جامعـــــــة 8 ماي 1945 قالمة
كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

تخصص قانون عام

مذكـرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماستر في القانون

رقمنة قطاع العدالة

إعــداد الطالبتين:

1/ بوعاتي فاطمة الزهراء

2/ لعيادة هناء

تحت إشراف:

أ. الدكتور: بوخميس سهيلة

تشكيل لجنة المناقشة

الرقم	الأستاذ	الجامعة	الرتبة العلمية	الصفة
01	أ.د شاوش حميد	8 ماي 1945 قالمة	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
02	أ. د بوخميس سهيلة	8 ماي 1945 قالمة	أستاذ التعليم العالي	مشرفًا
03	د. بوزيتونة لينة	8 ماي 1945 قالمة	أستاذ محاضر "ب"	عضوا مناقشًا

السنـة الجامعيـة**2025_2024** :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ۞ الرحمن الرحيم ۞

مالك يوم الدين ۞ إياك نعبد وإياك نستعين ۞

اهدنا الصراط المستقيم ۞ صراط الذين أنعمت

عليهم ۞ غير المغضوب عليهم ولا الضالين ۞

صدق الله العظيم

شكر و تقدير

الشكر لله لأن العوض يأتي منه جميل، ويجعلنا نبتهج وننسى ما قد ذهب، وشكرا لله لأن بابه لا يغلق، ووجوده غير منقطع، ورحمته سقاء لكل ظمأ.

الحمد لله حمد الشاكرين، الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه، الحمد لله الذي وفقنا وأعاننا لإنجاز هذا العمل المتواضع.

أتقدم أنا وزميلتي بأرق الكلمات الشكر والثناء لأستاذتي المشرفة الدكتورة بوخميس سهيلة التي حرصت كل الحرص لإنجاز عملنا بكل مقوماته، فلولا مثابرتها ودعمها المستمر لنا، وتوجيهها لنا، ما تم هذا العمل، فجزاها الله عنا خير الجزاء.

كما نتوجه بالشكر والامتنان إلى كل أعضاء لجنة المناقشة الكرام، على تفضلهم بقراءة هذا البحث وقبول مناقشته.

كما نشكر كل ما مهد لنا الطريق وساعدنا في انجاز هذا البحث من قريب أو بعيد.

كما لا ننسى الشكر الموصول إلى كل أساتذة قسم الحقوق والعلوم السياسية.

إهداء

لم تكن الرحله قصيرة ولا الطريق محفوفا بالتسهيلات لكنني فعلتها.
فالحمد لله الذي يسر البدايات وبلغنا النهايات بفضله وكرمه. اهدي هذا النجاح لنفسي طموحة اولا ابتدأت بالطموح وانتهت بالنجاح ثم الى كل من سعى معي لاتمام مسيرتي الجامعية دمتم لي سندا لا عمرا له وبكل حب اهدي ثمرة
نجاحي وتخرجي الى كل من كلل العرق جبينه ومن علمني ان النجاح لا ياتي الا بالصبر والإصرار الى النور الذي انار دربي وسراج الذي لا ينطفئ نوره بقلبي ابدا..... من بدل الغالي والنفيس وإستمديت ..... منه قوتي واعتزازي بذاتي
أبي الغالي*** الى من جعل الجنة تحت اقدامها وسهلت لي الشدائد بدعائها..... الى الانسانة ***** العظيمة التي طالما تمنت ان تقر عينها في يوم كهذا..... الى من وقف معي في اجتيازي لكل .....شهاداتي**
*****امي الحبيبة*****
الى ضلعي الثابت وأمان أيامي الى من شددت عضدي بهم فكانوا ينابيع ارتوي منها الى خيرة ايامي وصفوتها الى قرة عيني
"اخوتي الغاليين** "بلال,اسامة,عبد الباسط ,سامي*****
اهدي تخرجي الى خالي الحاضر بقلبي دائما تخرجت يا خالي واي فرحة بدونك ناقصة.. تخرجت وغصة البكاء تخنقني كنت اتمنى انك الان بجانبي واول من يسمع بتخرجي ارجو من الذين يمرو على مذكرتي ان يدعو لخالي بالرحمة والمغفرة..
(خالي الغالي"كمال"***** (رحمه الله عليه*****
إلى من تمنو رؤيتي في هذا المكان ****اليكم خالاتي وخالي **** "نصيرة ,آسيا,سميرة,نجيبة,خالي رقيق" الى كل من كان عونا وسندا لي في هذا الطريق .... لاصدقائي الاوفياء ورفقاء السنين لاصحاب الشدائد والازمات
" الى صديقاتي العمر الغاليين على قلبي ***** "آمنة ,وردة,ايناس,ميساء,هناء,سلمى******
الى من افاضني بمشاعره ونصائحه المخلصة.

الى سبب سعادتي وسكر دنيتي
" قططي ***** "مينوشة ليث,بيوضة,طبوزة*****
اليكم عائلتي ..... اهديكم هذا الانجاز وثمرة نجاحي الذي طالما تمنيته ها انا اليوم اكملت ..... واتممت اول ثمراته بفضله سبحانه وتعالى فالحمد لله على كل ما وهبني ان يجعلني مباركا وان يعينني اينما كنت
فمن قال انا لها نالها..... وانا لها وان ابت....
رغما عنها اتيت بها فالحمد لله شكرا وحبا وامتنانا عن البدء والختام واخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين

{ فاطمة الزهراء }

ما سلكنا البدايات إلا بتيسيره ..... وما بلغنا النهايات إلا بتوفيقه، وما حققنا الغايات إلا بفضله.

فالحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

أهدي تخرجي إلى نفسي الطموحة التي لم تخذلني أبدا....

إلى من جعل الجنة تحت أقدامها وسهلت لي الشدائد بدعائها.....

إلى الإنسانة العظيمة التي لطالما تمنت أن تقر عينها في يوم كهذا.....

....أمي الغالية....

إلى النور الذي أنار دربي والسراج الذي لا ينطفي نوره بقلبي.....

من نبل الغالي والنفيس، إلى قوتي واعتزازي وفخري.....

....أبي الغالي....

إلى من شددت عضدي بهم فكانوا ينابيع أرتوي منها إلى قرة عيني اخوتي " ليلى، دلال، وداد، عادل، زهير" وأبناء أخواتي، منار، رفيف، ساجد، ملاك جنى روميساء، فارس، يحي، تقي، مريم، سامر.

لكل من كان عون وسندا في هذا الطريق .....صديقاتي " وداد، جهينة، ريان، وفاء، بشرى، سارة، كريمة، فاطمة، إيناس، نور، فريال.

إلى من تمنوا رؤيتي في هذا المكان إليكم عائلتي على رأسهم جدتي، سامية، لويزة، وسيلة، نورة، يسرى، ريتاج، ديما، أيمن، ندى، أكرم، أسامة، فريد، فيصل.

ها أنا اليوم أكملت وأتممت مسيرتي بفضله تعالى قلت أنا لها وأن أبث رغما عنها أتيت بها.

الحمد لله شكرا وحبا وامتنانا على البدء والختام وأخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين.

{ هناء }

مقدمـــــة

مقدمة:

مع تزايد التحولات الرقمية التي يشهدها العالم اليوم بفعل الثورة الرقمية التي لم تبقى اي مجال الا وطالته، من بينها قطاع العدالة الذي يعد احد ركائز الاساسية لضمان حقوق الافراد واستقرار المجتمعات.

فقد اصبحت التكنولوجيا الحديثة اداة فعالة لاعادة تشكيل هذا القطاع، بدءا من رقمنة الإجراءات القضائية، مرورا باستخدام الذكاء الاصطناعي في تحليل الدعاوى، وصولا الى التحول نحو المحاكم الالكترونية.

لقد جاءت الرقمنة كاستجابة طبيعية لتعقيدات العصر، حيث تعتبر وسيلة لتحسين الكفاءة وجودة العمل الإداري القضائي، لكن هذا التطور يثار حوله تساؤلات جوهرية حول كيفية تحقيق التوازن بين استخدام التكنولوجيا وحماية الحقوق الاساسية للمتقاضين؟

وهل يمكن للعدالة ان تكون رقمية دون ان تفقد طبيعها الانساني؟ وهل تستطيع التكنولوجيا ان توفر ضمانات العدل والشفافية التي يشهدها المجتمع؟

إن رقمنة قطاع العدالة يعد تحديا جوهريا وليس مجرد تحديث تقني ليشمل اعادة هيكلة شاملة للمفاهيم والممارسات القضائية، بل هذا التحول يفرض لنا مجموعة من الاجراءات مثل: التقاضي الالكتروني، التوثيق الرقمي، الذكاء الاصطناعي في اتخاذ القرارات القضائية ، وأتمتة اجراءات القانونية، ومع ذلك فان هذا التحول يفرض لنا مجموعة من التحديات اذا تظهر بعض التساؤلات حول الاثار القانونية لهذه الرقمنة على حقوق المتقاضيين وكيفية ضمان كفاءة وجودة العمل القضائي في هذه التغيرات.

أهمية الدراسة:

تكمن اهمية هذه الدراسة من كونها تسلط الضوء على موضوع الرقمنة الذي يعد احد الركائز الاساسية لضمان حقوق الافراد واستقرار المجتمعات:

فمن الناحية العلمية: فان هذه الدراسة تساهم في اعادة تحديد مفهوم رقمنة قطاع العدالة في عصر التطورات التكنولوجية، وكيف يمكن اعادة صياغة مفهوم الرقمنة لكي يتناسب مع التحولات الرقمية التي يشهدها العالم، كما انها قد تحدد لنا بعض التحديات القانونية الناتجة عن رقمنة قطاع العدالة مما اكسب الموضوع اهمية بالغة في دراستة.

اما من الناحية العملية: فان هذا الموضوع قد يكتسي اهمية بالغة بالنسبة للجهات المعنية بادارة هذا القطاع، نظرا لتأثيرها الكبير على تحسين كفاءة الأنظمة القضائية وضمان شفافية وسهولة

الوصول الى العدالة، كما ان هذه الدراسة تسلط الضوء على أهمية تحقيق التوازن بين الكفاءة وجودة العمل القضائي وبين حماية حقوق المتقاضين، مما قد يعزز ثقه الجمهور من خلال متابعة قضاياهم عن بعد.

أهداف الدراسة :

وتتمثل دراسة هذا الموضوع في:

تهدف هذه الدراسة الى تحقيق مجموعة الأهداف التي تسعى الى إعادة تحديد مفهوم رقمنة قطاع العدالة في عصر التحولات الرقمية وتطوير النظام القضائي وتحسين خدماته.

1- تحسين جودة الخدمات القضائية عبر التوثيق الرقمي، التقاضي الإلكتروني وأتمتة الاجراءات القضائية، الذكاء الاصطناعي في اتخاذ القرارات القضائية.

2- تعزيز الشفافية والنزاهة من خلال الحد من الفساد ومكافحته.

3-تسهيل الوصول الى العدالة عبر المنصات الالكترونية من خلال تبسيط اجراءات مثل: تقديم الشكاوى.

4- تعزيز ثقة الجمهور في النظام القضائي.

5- مواكبة التطورات التكنولوجية من خلال وضع اطار تشريعي وتنظيمي يضمن حماية حقوق جميع الاطراف.

6-الحوار الاكاديمي والمهني حول موضوع رقمنة قطاع العدالة من خلال تقديم رؤية شاملة ومتكاملة لهذا التحول،مما يفتح الباب امام المزيد من الدراسات والابحاث في مجال الحيوي.

وتتمثل نطاق الدراسة في انها تقتصر في جانبها الموضوعي على اعادة مفهوم رقمنة قطاع العدالة في ظل التحولات الرقمية.

تتركز هذه الدراسة ايضا في دراسة الاثار المترتبة عن التحول الرقمي.

اما النطاق الزماني والمكاني لهذه الدراسة : فيتحدث في الدولة الجزائرية باعتبارها نقطة هامة لكل باحث ينتمي لهذه الدولة،وذلك وفقا للقانون 03 _15 المتعلق بعصرنة قطاع العدالة مع امكانية الاعتماد على قوانين اخرى.

إشكالية الدراسة:

تتمثل إشكالية الدراسة في كيفية تحقيق التوازن بين استخدام التكنولوجيا في قطاع العدالة وحماية الحقوق الأساسية للمتقاضين، فهل يمكن الرقمنة ان تعيد تحديد مفهوم العدل والانصاف في العصر الرقمي دون ان تفقد جوهرها الانساني؟

الأسئلة الفرعية:

- كيف يمكن تحقيق التوازن بين التكنولوجيا والقانون في قطاع العدالة؟
- هل بامكان تحقيق عدالة رقمية تضمن الانصاف جودة الاداء القضائي؟

اسباب اختيار الموضوع:

ومن اسباب اختيار هذا الموضوع هناك اسباب ذاتية واخرى موضوعية:

فالأسباب الذاتية :تكمن في الرغبة الشخصية في الالمام بجوانب الموضوع وتسلط الضوء عليه ولو بقليل باعتباره من المواضيع التي تشغل الباحثين في ساعات الراهنة وخاصة فيما يتعلق بجانب العدالة، حيث يمثل قطاع العدالة فرصة كبيرة لتحسين كفاءة وجودة الخدمات القضائية.

اما الاسباب الموضوعية: التي دفعتنا لدراسة هذا البحث واختيار هذا الموضوع فتعود الى اعتباره من بين المواضيع المتجددة بالنظر الى التحديات المرتبطة بهذا التحول، اضافة الى اعتباره من مواضيع التي هي محل جذب للباحثين ومن اسباب الموضوعية كذلك محاولة التعرف على الاثار القانونية لرقمنة القطاع العدالة بالنسبة للمتقاضين وبالنسبة لكفاءة وجودة العمل القضائي.

الدراسات السابقة:

في حدود ما تم الاطلاع عليه يمكن تلخيص ما توصل اليه الباحث من بحوث ودراسات سابقة قامت بتناول وتحليل احدى مكونات او جوانب هذا الموضوع، لعل اهمها:

الدراسة الاولى:

-مزيقي فاتح، مظاهر رقمنة مرفق العدالة واثارها على تحسين الخدمة العمومية للمتقاضين، مجلة بيولوفيا لدراسات المكتبات والمعلومات، جامعة عباس لغرور، خنشلة، العدد4، سنة 2019، حيث عالج البحث الاشكالية التالية: ما هي مظاهر رقمنة مرفق العدالة واثارها على تحسين الخدمة العمومية للمتقاضين ؟ولقد توصل البحث الى ان مرفق القضاء من اهم مرافق في الجزائر، وقد خصصت الدولة الجزائرية برنامجا واسعا للنهوض بهذا القطاع وتحسين نوعية الخدمات التي يقدمها تحت شعار تقريب العدالة من المواطن وان مرفق العدالة كان بمثابة تحديا كبيرا رفعت الدولة الجزائرية ثقته عاليا، وقد استطاعت بفضل الخبرات البشرية الجزائرية، ان تقطع اشواطا كبيرة وقد صدر في هذا العديد من المراسم والقوانين التي تهدف الى عصرنة مرفق العدالة خصوصا.

الدراسة الثانية:

-منصر علي، بوساحة زهور، رقمة قطاع العدالة، محكمة تبسة نموذجا، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نايل شهاده الماستر، تخصص قانون اداري، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعه الشهيد الشيخ العربي التبسي.2022،2023 حيث عالج الطلبة الباحثين الإشكالية: هل وفق المشرع الجزائري في تجسيد اصلاحات على مستوى رقمنة قطاع العدالة؟ ولقد توصل الطالبان الى ان

استخراج الوثائق القضائية عبر شبكة الانترنت من اي مكان وفي اي وقت، الاطلاع والاستفسار على مآل قضايا وتلقي استدعاءات والتبليغات بنفس الطريقة الإلكترونية وخلق الثقة بين المواطن والعدالة من خلال تعزيز مبدأ الشفافية ونزاهة.

صعوبات الدراسة:

في دراستنا لهذا الموضوع قد عارضتنا بعض الصعوبات أهمها:

1- في بداية المشروع، واجهنا بعض الصعوبات في فهم بعض المفاهيم ، لكن مع بحث والتعمق استطعنا تجاوزها.

2- وجهنا صعوبة في توفير بعض المراجع ،لكن حاولنا الاعتماد على مصادر متنوعة وحديثة لضمان المصداقية.

3- رغم ضيق الوقت، حاولنا تنظيم مراحل العمل بشكل يسمح بتحقيق الاهداف الاساسية للمذكرة.

منهج الدراسة:

في دراستنا لهذا الموضوع اعتمدنا على المنهج الوصفي من خلال استخدام ادواته المعروفة وهي التحليل الذي انصب على النصوص القانونية والوصف الذي انصب على المنصات الرقمية وقواعد البيانات والنقد كضرورة حتمية لتحديد ايجابيات الرقمنة من سلبياتها ثم التقويم لخلق الحلول البديلة عن كل تحدي تواجهه الرقمنة في قطاع العدالة متبعين في ذلك الخطة ادناه

تقسيم الدراسة:

إن الإجابة على الإشكالية أعلاه ووفقا للمنهج التحليلي والوصفي سيتم تقسيم الموضوع رقمنة قطاع العدالة إلى فصلين، أحدهما يركز على "رقمنة العدالة: إعادة تحديد مفهوم العدل في العصر الرقمي"، حيث سيتم مناقشة كيف تغيرت مفاهيم العدالة والإنصاف نتيجة التحول الرقمي. كما سيتم تحليل دور التكنولوجيا في تعزيز أو تقويض هذه المفاهيم، مع تسليط الضوء على التحديات التي تواجه هذا التحول.

أما في الفصل الثاني، ركز على "الآثار القانونية لرقمنة قطاع العدالة"، حيث سيتم دراسة التأثيرات المباشرة وغير المباشرة للرقمنة على حقوق المتقاضين وكفاءة العمل القضائي. كما سيتم مناقشة التحديات القانونية المرتبطة بهذا التحول، مثل الحاجة إلى تحديث التشريعات، والتعامل مع التهديدات السيبرانية، وضمان المساواة في الوصول إلى العدالة.

الفصل الأول

رقمة العدالة: إعادة تحديد مفهوم العدل في العصر الرقمي

الفصل الأول: رقمنة العدالة : إعادة تحديد مفهوم العدل في العصر الرقمي

في عالم يشهد تطورًا تقنيًا غير مسبوق، أصبحت التكنولوجيا جزءًا لا يتجزأ من حياتنا اليومية، مما أدى إلى ظهور تحديات جديدة تتطلب حلولًا مبتكرة. ومن بين هذه التحديات، تبرز قضية العدالة كإحدى الركائز الأساسية لاستقرار المجتمعات وضمان حقوق الأفراد. ومع تزايد التعقيد في القضايا القانونية وزيادة حجم المعاملات القضائية، أصبحت الحاجة إلى تحديث قطاع العدالة أمرًا لا مفر منه. هنا يأتي دور الرقمنة كوسيلة لتحسين الكفاءة وجودة العمل القضائي، ولكنها أيضًا تفتح الباب أمام تساؤلات حول كيفية إعادة تعريف مفهوم العدل والإنصاف في العصر الرقمي.

رقمنة العدالة ليست مجرد عملية تقنية تهدف إلى استبدال الورق بالأنظمة الرقمية، بل هي مشروع شامل يتطلب إعادة النظر في المفاهيم التقليدية للعدالة. كيف يمكن للتقنيات الحديثة أن تساهم في تحقيق الإنصاف؟ وهل يمكن للعدالة أن تكون رقمية دون أن تفقد إنسانيتها؟ هذه الأسئلة وغيرها تدفعنا إلى البحث عن إطار جديد يعيد صياغة العدالة بما يتماشى مع متطلبات العصر الرقمي.

إن رقمنة العدالة تشمل مجموعة من التطبيقات مثل التقاضي الإلكتروني، الذكاء الاصطناعي، التوثيق الرقمي، وأتمتة الإجراءات القضائية. ومع ذلك، فإن هذا التحول ليس خاليًا من التحديات، إذ تظهر تساؤلات حول كيفية ضمان حقوق المتقاضين، حماية البيانات، وتحقيق التوازن بين الكفاءة والشفافية. وبالتالي، فإن إعادة تعريف مفهوم العدل في العصر الرقمي يتطلب فهمًا عميقًا لمظاهر الرقمنة وآثارها على النظام القضائي، وهذا ما سيت توضيحه في المباحث أدناه:

المبحث الأول: ماهية رقمنة العدالة

المبحث الثاني: كيف تحقق الرقمنة التوازن بين السرية والشفافية

المبحث الأول: ماهية رقمنة العدالة

تمثل رقمنة العدالة نقلة نوعية في طريقه اداره القطاع القضائي، حيث تهدف الى تحسين الكفاءة وجودة الخدمات المقدمة للمواطنين. ما هي رقمنة العداله؟ وللاجابة على هذه الاسئلة، يجب ان نبدأ بفهم ماهية الرقمنة وابعادها المختلفة.

رقمنة العدالة تعني استخدام التكنولوجيا لتحويل العمليات القضائية التقليدية الى عمليات رقمية، يؤدي الى تقليل البيروقراطية وتسريع الاجراءات. فهي ليست مجرد خطوة تقنية، بل هي مشروع شامل يهدف الى اعادة تصميم النظام القضائي بشكل كامل، من خلال الرقمنة، يمكن تقديم خدمات مثل التقاضي الالكتروني، التوثيق الرقمي، إدارة السجلات الإلكترونية، مما يساهم في تحسين الوصول إلى العدالة والتقليل التكاليف.[1]

ومع ذلك، فان رقمنة العدالة ليست مجرد عملية تقنية، بل هي مشروع اجتماعي وقانوني يهدف الى تحقيق التوازن بين الكفاءة والانصاف. لكن كيف يمكن للرقمنة ان تعزز الشفافية دون المساس بالخصوصية؟ هذه الاسئلة تسلط الضوء على اهمية فهم ماهية الرقمنة وابعادها المختلفة .

المطلب الاول: مفهوم رقمنة قطاع العدالة: من التحول التقني الى اعادة هندسة النظام القضائي

مفهوم رقمنة قطاع العدالة يتجاوز فكرة التحول التقني البسيط ليشمل اعادة تصميم النظام القضائي بالكامل. فرقنة ليست مجرد اداة لتحسين الكفاءة. هل هي وسيلة لاعادة هندسة النظام القضائي بما يتماشى مع متطلبات العصر الرقمي. لكن كيف يمكن تحقيق هذا التحول؟ وما هي المراحل التي يمر بها النظام القضائي اثناء هذا التحول؟

الفرع الأول: التحول التقني في قطاع العدالة

يمكن تعريف الرقمنة بأنها استخدام التكنولوجيا لتحويل العمليات التقليدية إلى عمليات رقمية. وفي قطاع العدالة، تشمل هذه العمليات التقاضي الإلكتروني، التوثيق الرقمي، وإدارة السجلات الإلكترونية. ومع مرور الوقت، تطورت هذه العمليات لتشمل تقنيات أكثر تعقيدًا مثل الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات.[2]

---

[1] – المادة1، من القانون رقم 15– 03 ، المؤرخ في 1 فيفري 2015، والمتعلق بعصرنة العدالة ، ج.ر. عدد06، الصادرة في 10 فيفري 2015.

[2] محمودي، الشمول المالي من خلال الدفع الإلكتروني، دراسة تحليلية لتجربة الجزائر، المجلة العربية للعلوم المالية والمصرفية، المجلد2، العدد9(2021)، ص63،45.

أولا: تعريف الرقمنة وتطبيقاتها في القطاع القضائي :

يمكن تعريف "رقمنة قطاع العدالة" بأنها عملية استخدام التكنولوجيا لتحويل العمليات القضائية التقليدية إلى عمليات رقمية بهدف تحسين الكفاءة وجودة الخدمات المقدمة. وتهدف الرقمنة إلى تقليل البيروقراطية وتسريع الإجراءات القضائية، مما يساهم في تحسين الوصول إلى العدالة وتقليل التكاليف.[1]

أولا :التعريف الفقهي :

كما عرفها البعض بانها منظومة الكترونية متكاملة تهدف الى تحويل العمل الاداري العادي من الادارة اليدوية الى ادارة باستخدام الحاسب، ذلك بالاعتماد على النظم المعلوماتية قوية تساعد في انجاز القرار الاداري باسرع وقت وباقل التكاليف .[2]

يعرفها الاستاذ الدكتور"ماجد راغب الحلو": بانها استخدام تكنولوجيا المعلومات القيمة في انجاز المعلومات الادارية وتقديم الخدمات المرفقة، والتواصل مع المواطنين بالمزيد من الديمقراطية.[3]وايضا من عرفها: على انها انجاز المعلومات الادارية وتقدم الخدمات العامة عبر شبكة انترنت دون ان يظهر العملاء للانتقاض الى الادارات شخصيا لانجاز معاملاتهم مع ما يتوافق من هدر للوقت والجهد والطاقات. [4]

كما تعتبر عصرنة (رقمنة قطاع العدالة) من الناحية التقنية على انها: عملية ربط جميع المؤسسات بشبكة داخلية من الالياف الضوئية التي تضمن النقل السلمي والمؤمن للمعلومات والمعطيات في المؤسسات العدلية كما تضمن نقل المحادثات بالصورة والصوت وهو ما تم العمل به فعلا. حيث مكنت المنظومة المعلوماتية من رقمنة كل الملفات سواء من تعلق بملفات القضايا المطروحة امام المحاكم او الملفات القضاة والموظفين التابعين لسلك العدالة او الملفات نزلاء

[1] كلثم محمد السيسي، متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في مركز نظم المعلومات التابع للحكومة الإلكترونية في دولة قطر، اطروحة لنيل متطلبات الماجيستر، جامعة الإفتراضية الدولية، قطر، 2008، ص30.

[2] مرجع نفسه، ص30

[3] ماجد راغب الحلو، نقلا عن عبد السلام ما بين السوقيان،ادارة مرفق الامن بالوسائل الالكترونية، دار جامعة الجديدة الاسكندرية، مصر،,2012، ص50

[4] طارق مجدوب, الإدارة العامة والادارة الالكترونيه والوظيفة العامة واصلاح الادارية, منشورات الحلبي الحقوقية, الطبعه الاولى، 2005، ص13.

المؤسسات العقابية او ملفات مؤسسات القطاعية بالاضافة الى مستخرجات القضاة كالشهادات الجنسية والاحكام القضائية وغيرها من الوثائق التي تتاح اليوم للمواطنين استخراجها عبر الانترنت.[1]

كذلك توجد بعض المفاهيم المتعلقة برقمنة قطاع العدالة: المحكمة الالكترونية، التوقيع الالكتروني،ادارة القضايا الالكترونية، الارشيف الالكتروني، الخدمات القضائية الالكترونية، الامن السيبراني في العدالة الرقمية،الذكاء الاصطناعي في العدالة.

ثانيا: التعريف التشريعي لرقمنة قطاع العدالة:

يعتبر القانون رقم 03_15 المؤرخ في 01 فيفري 2015 المتعلق بعصرنة العدالة . اول قانون في الجزائر جسد رقمنة قطاع العدالة على المستوى العملي، وبهذا يشكل الاطار العام والمرجع التشريعي الاساسي لرقمنة قطاع العدالة في الجزائر، يتكون هذا القانون من 19 المادة موزعة عبر خمس فصول تضمن الفصل الاول منه الاحكام العامة والهدف من وضع هذا القانون، فيما نصا الفصل الثاني منه على المنظومة المعلوماتية المركزية لوزارة العدل والاشهاد على صحة الوثائق الالكترونية وعلى التصديق الالكتروني للوثائق والمحررات القضائية التي تسلمها مصالح وزارة العدل والمؤسسات التابعة لها والجهات القضائية، اما الفصل الثالث فنظم عملية ارسال الوثائق والاجراءات القضائية بالطريقة الالكترونية، اما الفصل الرابع فنظم اجراءات وشروط استعمال المحادثات المرئية عن بعد اثناء الاجراءات القضائية، ليختص الفصل الخامس بالاحكام القانون عقوبة الحبس والغرامة لكل شخص يستعمل بطريقة غير قانونية العناصر الشخصية للتوقيع الالكتروني لشخص اخر، وكل شخص يجوز ويستعمل شهادة الكترونية رغم علمه بانتهاء صلاحياتها أو الغائها.[2]

كيفيه تطبيق الرقمنة على قطاع العدالة:

من بين التطبيقات الرئيسية الرقمنة:

[1] العيداني محمد، زروق يوسف، رقمنة مرفق العدالة على ضوء قانون 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، مجلد7، عدد الأول، سنة 2020، ص507.

[2] المادة1، 2، 3، 4، 9، 14 من القانون رقم 15- 03، المتعلق بعصرنة قطاع العدالة.

-1التقاضي الإكتروني: يتيح التقاضي الالكتروني تقديم الدعاوى ومتابعة سير القضايا عبر الانترنت مما يساهم في تقليل الوقت والجهد المبدولين في العمليات التقليدية.[1]

ان نظام التقاضي عن بعد يضع طريقة جديدة لتقديم بيانات والوثائق والمرفقات الدعوة وتحديد مواعيد الجلسات مسبقا لكل دعوى،وعند حضور اطراف الدعوة يتم سماع الاقوال الاطراف عن بعد، دون الحضور الجسدي.

ومن الامثلة التي مستها الرقمنة نجد اجراءات التقارير الالكتروني:

رفع الدعوة القضائية الكترونيا_ارسال الوثائق والاجراءات القضائية بالطريق الالكتروني_متابعة الملف الكترونيا_المحاكمة عن بعد.[2]

وقد استخدم تقاضي الكتروني في ظل جائحة كورونا: اقر المشرع الجزائري الية التقاضي الالكتروني في المواد الجزائية منذ سنة في2015اطار عصرنة العدالة،الا انه لم يتم العمل بها على نطاق واسع الا منذ سنه 2020 بعد انتشار وباء كورونا الذي ترتب عنه فرض اجراءات التباعد الاجتماعي وتوقيف العمل القضائي، الامر الذي دفع بحتميه اللجوء الى تفعيل اجراءات هذا النوع من التقاضي، وذلك بموجب الامر 20-04 المتضمن تعديل قانون الاجراءات الجزائية.[3]

2-التوثيق الرقمي: يشمل استخدام التوقيعات الالكترونية والعقود الذكية لضمان صحة الوثائق القانونية دون الحاجة الى تدخل البشري.[4]

3-اداره السجلات الالكترونية:يتم استخدام السجلات الرقمية لحفظ الوثائق والملفات القضائية بالطريقة امنة وسهلة الوصول .[5] ،ففي الجزائر، تم اعتماد على نظام "المحاكمه عن بعد " الذي

---

[1] منديل أسعد فاضل، التقاضي عن بعد دراسة قانونية، جامعة القادسية، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، المجلد1، العدد21، 2014، ص08

[2] العيداني محمد، زروق يوسف، المرجع السابق.

[3] الأمر 20-04 المعدل والمتمم للأمر66-155 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، المؤرخ في 30 أوت2020، جريدة الرسمية العدد51، الصادرة في 31 أوت 2020.

[4] المادة 2 (فقرة1) من القانون 15-04 المؤرخ في فيفري 2015، الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الالكتروني، الجريدة الرسمية، العدد6، المؤرخة في فبراير2015.

[5] المادة 3القانون رقم 09-03 المتعلق لحماية المستهلك وقمع الغش المؤرخ في 25فيفري 2009، الجريدة الرسمية، العدد15، الصادرة في 8 مارس 2009.

يتيح تقديم الدعاوى واجراء الجلسات عن بعد، كذلك عملت على تجسيدالعدالة الرقمية، وتطوير اساليب سير ادارة القضائية الرقمية،وكذلك اعتماد منظومة معلوماتية مركزية للمعالجة الالية للمعطيات المتعلقة بالنشاط القضائي[1]

ثالثا: مراحل التحول التقني في النظام القضائي:

التحول التقني في النظام القضائي يمر بمراحل متعدده،تبدا من الاتمتة البسيطة للعمليات التقليدية وصولا الى استخدام تقنيات متقدمة مثل الذكاء الاصطناعي وتحليلات البيانات.

المرحله الاولى: اتمتة العمليات البسيطة: تشمل هذه المرحلة تحويل العمليات الروتينية مثل ادارة الوثائق وسجلات الى عمليات رقمية. ففي المنظومة الجزابرية، بدلا من استخدام الاوراق للتسجيل البيانات، يتم استخدام انظمة الكترونية لحفظ المعلومات بشكل امن وسهل الوصول.[2]

. تعد هذه المرحلة الاساسية لتهيئة البنية التحتية الرقمية اللازمة لتحول الشامل.[3]

المرحلة الثانية: استخدام الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات

. في هذه المرحلة،يتم استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات القانونية ودعم القرارات القضائية،ففي الجزابر ،يمكن للذكاء الاصطناعي تحليل الاف الوثائق القانونية في وقت قصير، مما يساعد القضاة في اتخاذ قرارات اكثر دقة.[4]

بالاضافة الى ذلك،يتم استخدام الخوارزميات لتحليل الانماط في القضايا السابقة، مما يساهم في تحقيق العدالة بشكل اكثر شفافية.[5]

---

[1] الموقع الرسمي لوزارة العدل w.w.wmujitice. dz ,vle,13/4/2025 à 00: 17

[2] المادة 11القانون رقم 09-04 المؤرخ في 16 أوت 2009 المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من جرائم المتصلة بتكنولوجيا الاعلام والاتصال ومكافحتها، صدر هذا القانون في الجريدة الرسمية رقم 47 الصادرة بتاريخ 16 أوت 2009.

[3] كتاب الملتقى الوطني الافتراضي، الإدارة الالكترونية في الجزائر، الواقع واشكالية التطبيق الإدارة الالكترونية كآلية لتعزيز أداء الخدمة العمومية في الجزائر، بلدية الجزائر الوسطى نموذجا، المنعقد يومي 22 و23 مارس2021، ص15.

[4] الذكاء الاصطناعي في مجال القانون، تحليل البيانات وتسريع العدالة، فضاء رقمي أمن وحر، http//fretech.tech/ai تاريخ الاطلاع: 13 ابريل2023، 20:12.

[5] طارق أحمد ماهر زعلول، خوارزميات الذكاء الاصطناعي والعدالة الجنائية، دراسة وصفية تحليلية أصلية مقارنة، المجلد9، العدد2، سنة 2023، ص31-306.

الفرع الثاني: إعادة هندسة النظام القضائي في العصر الرقمي

اولا: مفهوم إعادة الهندسة وأهميتها في السياق العدالة الرقمية

إعادة هندسة النظام القضائي تعني إعادة تصميم العمليات والاجراءات القضائية بشكل كامل لتحقيق التحول الشامل نحو العدالة الرقمية،وهي ليست مجرد تحديث للتقنيات المستخدمة،بل هي عملية شاملة تهدف الى تحسين الكفاءة وجودة العمل القضائي،وتكمن اهمية إعادة الهندسة في:

1- تعزيز الكفاءة: من خلال اعادة تصميم العمليات القضابية، يمكن تقليل البيروقراطية وتسريع الاجراءات.[1]

2- تحسين جودة العمل القضائي : تساهم اعادة الهندسة في تحسين دقة القرارات القضائية من خلال استخدام التكنولوجيا المتقدمة.[2]

3-حقوق المتقاضين: من خلال توفير خدمات رقمية آمنة وسهلة الوصول، يمكن تعزيز ثقة الجمهور في النظام القضائي .[3]

ففي الجزائرتم،إعتماد منظومة معلوماتية مركزية للمعالجة الالية للمعطيات المتعلقة بالنشاط القضائي،تجسيد العدالة الرقمية،تطوير أساليب سير الادارة القضائية الرقمية. [4]

ثانيا: تحديات وامكانيات اعادة هندسة النظام القضائي:

التحديات: إذ تحتاج الدول الى وضع تشريعات تنظم استخدام التكنولوجيا في القطاع القضائي، كما تحتاج الى تطوير البنية التحتية الرقمية وذلك لتحسين الوصول الى العدالة، من خلال تقديم خدمات رقمنة، يمكن تحسين الوصول الى العدالة خاصة في المناطق النائية، وتقليل التكاليف المرتبطة بالاجراءات التقليدية وتسريع الاجراءات القضائية.[5]

---

[1] الموقع الرسمي لوزارة العدل المتوفر على الرابط mujitice. Dz تاريخ الاطلاع: 19 ابريل 2025، 21:38.

[2] مزيقي فاتح، مظاهر رقم مرفق العدالة وآثارها بتحسين الخدمة العمومية للمتقاضين، مجلة بيولوفيا للدراسات، المكاتب والمعلومات، العدد4، 2019، ص20.

[3] آمال قادري، ادريس خوجة نصيرة، جودة الخدمة القضائية ودورها في ارتقاء قطاع العدالة، مجلة الدراسات الحقوقية، العدد3 سبتمبر 2020، ص514.

[4] الموقع الرسمي لوزارة العدل المتوفر على الرابط: w.w.wmujitice. dz تاريخ الاطلاع: 14أبريل 2025، 22:00.

[5] فاروق خلف، التطبيقات العملية للإدارة الالكترونية بقطاع العدالة في الجزائر، أعمال الندوة الوطنية حول عصرنة قطاع العدالة ودورها في تحسين الخدمة العمومية في الجزائر، سنة2020، ص80.

المطلب الثاني: مظاهر رقمنة قطاع العدالة ودورها في تعزيز الشفافية

رقمنة قطاع العدالة تعد واحدة من ابرز السمات التي تميز العصر الرقمي، ومن بين أبرز مظاهر الرقمنة نجد التقاضي الالكتروني والخدمات القضائية الرقمية،مثل: تقديم الدعوى الكترونيا وإجراء الجلسات عن بعد، والتي اصبحت ادوات اساسية في العديد من الدول لتحسين الوصول الى العدالة وتقليل التكاليف، كما تشمل الرقمنة أيضا أتمتة الإجراءات القانونية وإستخدام السجلات الرقمية لحفظ الوثائق بشكل امن وسهل الوصول هذه[1] التطبيقات لا تقتصر فقط على تحسين الكفاءة، بل تلعب دورا محوريا في تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد. الشفافية،كواحدة من أهم مبادئ العدالة،تعتبر حجر الزاوية في بناء فرقة الجمهور بالنظام القضائي،ومن هنا ياتي دور الرقمنة في توفير ادوات رقمية تتيح للمتقارين متابعة سير القضايا وتقييم اداء القضاة بشكل شفاف،بالاضافة الى ذلك،تساهم الرقمنة في تقليل فرص التدخل البشري في القرارات القضائية من خلال إستخدام الذكاء الاصطناعي والخوارزميات، مما يعزز النزاهة ويقلل من التحيز.

الفرع الاول: مظاهر رقمنة قطاع العدالة

أولا: التقاضي الالكتروني والخدمات القضائية الرقمية

يعد التقاضي الالكتروني يعد احد أبرز مظاهر الرقمنة في قطاع العدالة،يتمثل التقاضي الالكتروني في تقديم الدعاوى عبر الانترنت، وإجراء الجلسات القضائية عن بعد باستخدام تقنيات الفيديو والصوت.[2]

ففي المنظومة الجزائرية، تم إنشاء بوابة الواب المركزية (وزاره العدل) : w.w.w mujstice.dz تم انشاء البوابة الالكترونية والتي هي موقع الكتروني لوزاره العدل في نوفمبر ،2003 وهو موقع غني وشامل بكل المعلومات القانونية الخاصة بمرفق العدالة، كما يتضمن هذا الموقع معلومات متنوعة حول تنظيم القطاع ومهامه وبرامجه ونشاطاته والخدمات المقدمة

[1] ترجمان نسيمة، آلية التقاضي الالكتروني في البيئة الرقمية، مجلة الدراسات القانونية، المجلد5، العدد2، 2019، ص128.

[2] المادة9 من القانون 15-03 المتعلق بعصرنة قطاع العدالة.

للجمهور،وكذلك تخصيص قضاء لكل خدمة او مستجدات جديدة، وكذلك كيفية الحصول على الخدمات المرفقية المقدمة للجمهور او المنتفعين،[1] وهو مقدم باللغتين العربية والفرنسية.

تم إستحداث فضائيين بالموقع الالكتروني الرسمي لوزاره العدل: بغرض تحسين نوعية خدمات مرفق العدالة"انشغالات.

-1إنجاز ارضية خدمات الانترنت **(isp)** الموقع الرسمي لوزاره العدل :

نصت عليها الماده 9 من القانون 03_ 15 المتعلق بعصر العدالة: تمكن قطاع العدالة بالقطع اشواط معتبرة،في مجال استخدام التكنولوجيا اعلام والاتصال، والتحول نحو العالم الرقمي،تجسيد العديد من المشاريع بغية الوصول الى عدالة عصرية بالمعايير الدولية،لا سيما في مجال تسهيل اللجوء الى القضاء لكافة شرائح المجتمع، تبسيط وتحسين الاجراءات القضائية ترقية اساليب التسيير القضائي والاداري وكذلك توفير وتطوير الخدمات القضائية عن بعد لفائدة المواطن والمتقاضي ومساعدي العدالة. اتسمحت الجهود المبذولة في هذا المجال، بانجاز وتطوير شبكة اتصال داخلي خاص بقطاع العدالة، وتنظيم القطاع ومهامه والخدمات التي يقدمها لعامه الناس، ويحتوي ايضا على معلومات قانونيه عامه من خلال منتدى الحوار.[2]

_2إنشاء "بوابه القانون": ضمن هذا الموقع موجهه للمحترفين من رجال القانون والقضاء،تهدف الى تقدير معلومات قانونية والتعريف بالتشريع والتنظيم والاجتهاد القضائي للمحكمة العليا ومجلس الدولة واتفاقيات والمعاهدات الدولية على الصعيدين الدولي والوطني.

إستحداث مركز للنداء من خلال الرقم الاخضر (78-10)

_انجاز مواقع خاصه بالمجالس القضائيه.

_إنجاز مواقع الويب للمؤسسات والهيئات القضائية التالية: المحكمة العليا، مجلس الدولة، الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وادمانها، مركز البحوث القانونية والقضائية.

_إنشاء ارضية لتكوين عن بعد.

_انشاء ارضية النيابة الالكترونية _ e-myaba"."

[1] فاروق خلف، المرجع السابق، ص20.

[2] المادة321 القانون رقم 15-03 المتعلق بعصرنة قطاع العدالة.

-إستحداث نظام الالي لتسييرالقضائي والتجنس المستمر

_وضع مركز شخصنة شريحة الامضاء الالكتروني

_اعتماد على نظام التسيير الالكتروني للوثائق الادارية القضائية

_استحداث نظام التسيير الاوامر بالقبض والاخطارات بالكف عن البحث

- انشاء نافذة تتعلق بسير الاداء: وهي تعني تقديم احصائيات متعلقة بسير الاراء، حول كل الموقع الجديد لوزارة العدل وكذا الخدمات الالكترونية المقدمة فكانت النتائج بتاريخ اوت 2023 على الموقع الرسمي لوزاره العدل كالتالي:

_نتيجة الاستطلاع الراي حول الموقع الجديد لوزاره العدل:

ممتاز%،44 54

جيدجدا%،3013

جيد %،7515

مقبول. % 26.41

وفي هذا الاطار شرع العمل على تنمية وتحسين المجموعة التشريعية والتنظيمية لجريدة الرسمية الصادرة منذ،1962 [1] تزود الموقع بالمحرك بحث تلقائي. مع امكانية الفسخ على القرص المضغوط وقد انطلق العمل به في شهر جوان ،2005 واكتمل انجازه ودخل حيز الخدمة في شهر مارس .2009[2]

كما تم تطوير الانترنت (Internet) في قطاع العدالة، والموجه بالخصوص الى اتصال الداخلي بين موظف العدالة والذي ساعد في العمل المشترك بين مختلف المصالح هذه الوسيلة (Internet) بدا العمل بها كمرحلة اولى في الاداره المركزية، قبل ان تعمم الى كل جهات القضائية في .2005 [3]

وفي الفترة الممتدة من 2005 إلى 2009 تم إنجاز مواقع الويب المجالس القضائية "36" المطلع عليها حاليا عبر الانترنت وتتضمن هذه المواقع معلومات حول نشاطات هذه المجالس

[1] الموقع الرسمي لوزارة العدل المتوفر على الرابطw.w.w.mujitice. dz تاريخ الاطلاع: 14أبريل 2025، 23:56.

[2] الطيب بلعيز، اصلاح العدالة في الجزائر (الانجاز والتحدي)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2008، ص 154، 175.

[3] المرجع نفسه، ص182.

القضائية كل على حدى، كما تم انجاز مواقع "الواب" للمؤسسات والهيئات القضائية: " المحكمة العليا، مجلس الدولة، مركز البحوث القانونية والقضائية، الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وادماجه ." [1] وعلى مستوى موقع الرسمي لوزارة العدل w.w.w.mjitice.dz فتح موقع خاص contacte mjutice.dz للإجابة على اسئلة المواطنين وتتكفل الخلية Celleue de traitement des doléamces des citoyens باستقبال الاقتراحات والشكاوى والرد على انشغالات او توجيهات للهيئات المختلفة في وقت قياسي على العناوين الالكترونيين:

للاجابة عن الاسئلة المواطنين بخصوص خدمة الطلب وتلقي صحيفة سوابق القضائية رقم 3 :Imfocasion @mjustice.dz عبر الانترنت.

للاجابة عن اسئلة المواطنين بخصوص خدمة طلب وتلاقي شهادة الجنسية عبر الانترنت Infomosiontite@mjustice.dz.[2]: أما في سنة:2010 تم فتح لافتة تسمح لكل المتقاضين على مآل قضيته من خلال اسم المستخدم وكلمة المرور الصادرة في الجهة القضائية المجدولة لقضيته عبر نافذة (مآل الملف القضائي) وهو ما يعرف بنظام التسيير والمتابعة الالية للملف القضائي. وللتذكير فان هذا الانجاز الفخم انطلق العمل به في مرحلة تجريبية بمجلس قضاء وهران في شهر ماي، سنه 2005 تم في مجلس قضاء الجزائر في شهر اوت ،2005 وبعد نجاح التجربة، تم تعميم العمل به عبر كافة الجهات القضائية، من المحاكم الى المجالس القضائية ثم بالمحكمة العليا ومجلس الدولة، وهو يعمل بانتظام بجميع مصالح هذه الجهات القضائية والمتحكم فيه بصفة كلية ودقيقة.[3]

وفي سنه:2016 تم انجاز مواقع الويب المجلس القضائيه "47" ما عدا الواب مجلس القضاء مجلس القضاء تيسمسيلت الذي تاخر قد شينه لغاية سنه 2017 هذه المواقع تتكفل بتقديم معلومات حول نشاطات هذه المجالس القضائية،كما زودت كل المجالس المديريات المركزية بعناوين الكترونية للاستفادة من خدمات البريد الالكتروني والتي اخذت الشكل الاتي@

[1] الموقع الرسمي لوزارة العدل w.w.wmujitice. dz vle,13/4/2025 à 17 :00.

[2] أمينة بواشري، بركاهم سالم، الاصلاح الاداري في الجزائر لعرض تجربة، مرفق العدالة مقال منشور بالمجلة العلمية لجامعة الجزائر3، المجلد6، العدد11، جانفي 2018، (2017، 2019)، ص212.

[3] الطيب بلعيز، المرجع السابق، ص182.

mjustice.dz الجهه القضائية[1] وقد حقق نظام التسيير الالي للملف القضائي ايجابيات كثيرة اهمها:

-السرعة في تسيير الملفات القضائية ومتابعة مآلها.

-اطفاء الشفافية والموضوعية في جدول القضايا وتطبيقها.

-. تمكين جميع الاطراف،من محامين ومتقاضين من الاطلاع على سير الدعوى واجراءاتها ومالها عن طريق الشباك الالكتروني الموحد والمتواجد حاليا في كل محكمة وكل مجلس قضائي،وعبر الموقع الرسمي للقطاع عن طريق نافذه مآل قضيته كما يسمح ذلك في رسم سياسة القطاع العدالة بفضل الحصول على احصائيات دقيقة ومثوقة وبصفة منتظمة،مما يمكن من حصر وتوضيح منحى المنازعات وتنوعها وخصوصيتها على كل المستويات.[2]

بالاداره المركزية من بداية ،2007 اضافة الى انجاز ارضية مركزية لتعزيز الشبكة، قصد توفير ادوات لتسيير وتدقيق،وانجاز شبكة الاتصالات عبر الاقمار الصناعية،وتثبيته على مستوى كافة الجهات القضائية والمؤسسات العقابية وانتهى المشروع في .2009

_ولقد حقق احداث الشبكة القطاعية لوزارة العدل الاهداف التالية:

_التبادل الفوري والمؤمن للمعطيات عبر مختلف مصالح القطاع، لخدمة المواطن وتسهيل حصوله على المعلومات والخدمات في ظرف قياسي.

_الاطلاع على قواعد البيانات المنشاة من طرف قطاع العدالة. _القضاء على العزلة ببعض الجهات القضائية والمؤسسات العقابية، وتسهيل ظروف العمل بواسطة الاطلاع على فعاليات الملتقيات المحلية والوطنية والدولية والاجتماعات والتكوين عن بعد .[3]

-3انشاء المركز الوطني لصحيفة السوابق العدلية : **Portail.mjustice.dz**

شهد يوم 5 فيفري 2004دشين انجاز هام لخدمة المواطن،يتمثل في وضع مشروع المركز الوطني لصحيفة سوابق القضائية حيز التنفيذ،وذلك قبل ثلاث اشهر من تاريخ المحدد الاستلام،وهو يعد بمثابة مرجعية حقيقية لمفهوم الاصلاح بعصرنة العدالة في نظر المواطنين، اذ

[1] أمينة بواشري، بركاهم سالم، المرجع السابق، ص213

[2] الموقع الرسمي الخاص بصحيفة السوابق القضائيةà infircasion à mijustice ve le 16/2/2025 50;22.

[3] الطيب بلعيز، المرجع السابق، ص178. 179.

اصبح بامكان المواطن من استخراج البطاقة رقم 3 من صحيفة سوابق القضائية من اي محكمة من محاكم عبر تراب الوطني،وفي وقت قياسي،بغض النظر عن مكان بلدية ميلاده.

كما تم انجاز تطبيقة جديدة وضعت حيز التنفيذ في شهر نوفمبر2005 تسمح للجزائريين المولودين بالخارج من سحب صحيفة سوابق القضائية الخاصة بهم من اي جهة قضائية داخل التراب الوطني، وكذلك انجاز تطبيقة اخرى خلال سنة 2006 تضمن معالجة رد الاعتبار في الاجال المحددة طبقا للقانون للمحكوم عليه بعقوبات جزائية بقوة القانون ومن اجل ضمان المزيد من الدقة والامن، جرى العمل على تدعيم هذا المركز بالاجهزة المتطورة واكثر حذافة خلال سنة.[1]

واليوم يمكن لاي شخص ان يسحب صحيفة السوابق القضائية رقم 3 عن طريق الانترنت وذلك عبر الموقع الالكتروني لوزارة العدل حيث يمكن يكون جزائري او اجنبي مقيم بالجزائر ان يطلب ويتلقى، عن طريق انترنت، القسيمة رقم 3 من صحيفة سوابق القضائية الخاصة به، متى كانت خالية من اي عقوبة.[2]

استخراج شهادة الجنسية الجزائرية عن طريق الانترنت: يمكن لكل جزائري داخل الوطن وخارجه،ان يطلب ويتلقى شهادة الجنسية الجزائرية الخاصة به، عبر موقع الالكتروني لوزارة العدل، وذلك بقيامه مرة واحدة فقط،بالخطوات التالية:

_التقرب شخصيا من شباك اي محكمة عبر التراب الوطني ،او اي ممثلية دبلوماسية او قنصلية بالخارج مرفقا بالوثائق التالية: بطاقة رسمية للهوية الوطنية شهادة ميلاد المعني وابيه وجده،ورقم الهاتف الشخصي.

_تلقي المعني عبر هاتفه المحمول، خلال48 ساعة الموالية، رساله نصية قصيرة (SMS) بها إسم المستخدم وكلمة المرور. _صور تلقي المعني اسم المستخدم وكلمة المرور الجديدين،يصبح بامكانه الولوج الى خدمة طلب وتلقي شهادة الجنسية الجزائرية عن طريق الانترنت،عبر الموقع "الواب"لوزاره العدل، باتباعه الاتي: الدخول الى عنوان

[1] – الموقع الخاص بصحيفة سوابق العدلية،المتوفر على الرابط Portail. Mijustice.dz تاريخ الاطلاع 2025/2/16 à 22: 55.

[2] – وزارة العدل، إجراءات استخراج صحيفة سوابق العدلية وشهادة الجنسية عبر الانترنت، مداخلة عبد الحميد عكا (المدير العام لعصرنة العدل) صفحة 5 متاحة على الموقع à w.w.wmujitice. dz vle,25/11/2009 16 :35.

الموقعhttps://portail mjustice.dz وتحميل الجنسية بشكل""PDF موقعة الكترونيا وعليها"ل هلباق"code à barresطباعه والسحب .[1]

4-آلية التصحيح الالكتروني للاخطاء الوارده في السجلات المدنيه"للجزائريين المولودين والمقيمين بالخارج:

في اطار مواصلة سلسلة اصلاحات العميقة التي شاهدها قطاع العدالة،الذي يشكل محور الرئيسي في برنامج رقمنة قطاع العداله،بادرت وزارة العدل تحت اشراف وزير العدل حافظ الاختام، بعده مشاريع ذات بعد استراتيجي، تهدف اساسا الى عصرنة القطاع من خلال استغلال الامثل للتكنولوجيا الاعلام والاتصال،وتتمثل هذه الاهداف اساسية لعصرنة قطاع العدالة في:

_تبسيط الاجراءات وتقريب العدالة من المواطن.

_الاستفتاء على الدعائم الورقية واستبدالها بالوسائل الالكترونية .

_ادماج تكنولوجيا الاعلام والاتصال التي من شانها ان يؤدي الى ربح المؤقت وترشيد النفقات ويرمي هذا الاجراء الى:

_تشجيع التعاون القطاعي المشترك بين ، وزارة العدل ووزارة الشؤون الخارجية في مجال استخدام الامضاء الالكتروني لفائده الجالية الجزائرية بالخارج.

_معالجة طلبات التصحيح في مدة زمنية قياسية.

_الانقاص من اعباء وتكاليف تنقل الجالية الجزائرية الى داخل الوطن.

_تبسيط الاجراءات القضائية وتحسينها. _تقريب المواطن من العدالة.

_المساهمه في تجسيد مبدا الادارة الكترونية.

_الامكانية المتاحة للادارات والمؤسسات العمومية لتحقيق من مدار مطابقة وصحة البيانات الواردة بالاوامر القضائية الفاصلة في طلبات التصحيح، بواسطة الية المصادقة الالية عن صحة الوثائق القضائية المنضات عبر الانترنت، وبالتالي تفادي خطر تزوير الوثائق الرسمية او استعمال الغير المشروع لها.

[1] وزارة العدل، إجراءات استخراج صحيفة سوابق العدلية وشهادة الجنسية عبر الانترنت، المرجع السابق.

_ان التطبيق المطورة في هذا المجال،من شأنها ضمان تامين وسرية البيانات الشخصية للمستفيد من هذا الاجراء،وذلك من خلال وضع بروتوكول حماية يمنع آية امكانية للقرصنة او تدخل الخارجي.

_ويمر التصحيح الالكتروني لاخطاء الواردة بالسجلات الحالة المدنية، الممسوكة من طرف المصالح الدبلوماسية وقنصليهة لوزاره الشؤون الخارجية، باربع مراحل اساسية وهي: [1]

_المرحله الاولى: تقديم طلب التصحيح: يقوم المعني بايداع وثائق الملف التصحيح او القيد على مستوى مكتب الحالة المدنية المخصص لهذا الغرض بالسفارة القنصلية او القنصلية العامة،مع الاعفاء من تقديم وثائق الحالة المدنيةالموجودة بالسجل الالي للحالة المدنية (وزارة الشؤون الخارجية) (وزاره الداخلية وجامعة المحلية) ليتولى العون الدبلوماسي او القنصل لمهمة تتاكد من هواية صاحب الطلب، وبالتحقيق من صحة البيانات المقدمة اليه من طرف هذا الاخير.

_ المرحله الثانية: الارسال الالكتروني لطلب التصحيح: يقوم العون الدبلوماسي او القنصلي المكلف بتلقي طلبات التصحيح،بالولوج الى بوابة الخدمات الالكترونية https://portail.mjustice.dz بوزارة العدل الخاصة باستعمال الاسم المستخدم وكلمة المرور اللذان يمنحان له مسابقا من طرف وزارة العدل ،بينما يقوم للمرة الثانية بادخال اسم مستخدم وكلمة المرور اخرين،للتمكن من الولوج الى الواجهة التطبيقية الخاصة بتصحيح الالكتروني للاخطاء الواردة في السجلات الحالة المدنية للجزائريين المولودين والمقيمين بالخارج التابعة لوزارة العدل،والتي اعدت تشمل كافة البيانات الضرورية لعملية التصحيح.

-المرحلة الثالثة: دراسة طلب التصحيح والفصل فيه:

يتولى القاضي المكلف بالحالة المدنية على مستوى جهة القضائية المختصة،دراسة الطلب ومعالجته بتطبيقة تسيير الملف القضائي في الجزء الخامس بطلبات التصحيح حالة مدنية،بعد ان يقدم وكيل الجمهورية التماساته المكتوبة حول العريضة توقع الكترونيا ضمن تطبيق،ليتم بعدها اصدار الامر القضائي المواقع الكترونيا بشان الطلب (يتضمن التصحيح او القيد او رفض

[1] وزارة العدل، آلية التصحيح الالكتروني للأخطاء الواردة في السجلات الحالة المدنية للجزائريين المولودين والمقيمين بالخارج، مداخلة عبد الحميد هكا (المدير العام لعصرنة العدالة)، ص 22-24، متاحة على الموقع w.w.wmujitice. dz تاريخ الاطلاع 2009/1/25 على الساعة 16:35.

الطلب)، ويرسل الى وكالة الجمهورية بصفة الية، يسعى الى تنفيذه. بعدها يقوم وكيل الجمهورية بارسال الامر الفاصل في طلب التصحيح او القيد،الكترونيي الى المصالح المعنية وفق الاجراءات المتابعه في طلب التصحيح او القيد الالكتروني الى المصالح المعنية بوزارة العدل،يتولى بدورها ارسالها آليا الى الممثلية الدبلوماسية او القنصلية المختصة بتنفيذه، اذ يظهر بواجهة تطبيق الخاصة بالتصحيح على مستوى: الممثلية القنصلية او الدبلوماسية الممسوك على مستوى سجل الحالة المدنية محل اجراء التصحيح او القيد.

_الممثل في القنصلية او الدبلوماسية محل ايداع الطلب (التبليغ المعني)

_ومن جهة اخرى، يقوم وكيل الجمهورية بارسال امر(المتضمن التصحيح او القيد)بالصفة الية الى المصالح المعنية بوزارة الشؤون الخارجية، ليتولى تنفيذه بتأشير على سجله المودعة على مستواها (الاصل الثاني من السجل)

–المرحلة الرابعة: تنفيذ امر التصحيح

يتم تنفيذ امر التصحيح عن طريق تاشير ضابط الحالة المدنية في الخارج،بمضمون التصحيح على هامش العقد، في سجل الحالة المدنية الممسوك على مستوى المركز الدبلوماسي او القنصلي،ويتم تبليغ طرف المعني بالامر الصادر،سواء تضمن التصحيح او رفض الطلب.

الفرع الثاني: دور الرقمنة في تعزيز الشفافية والنزاهة القضائية:

اولا: تعزيز الشفافية القضائية الرقمية:

تعتبر الشفافية احد اهم مبادئ التي تدعم العدالة،وتلعب الرقمنة دورا محوريا في تحقيق هذا الهدف، من خلال استخدام التكنولوجيا،يمكن تحسين وضوح الاجراءات القضائية وتسهيل وصول المتقاضين الى المعلومات.[1]

[1] أمال حاجة، تأثير تطور التكنولوجيا بتقنيات الحوكمة الرقمية على السياسة العامة، مجلة سياسة العالمية، مدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، المجلد7، العدد2، سنة 2023، ص504.

ففي الجزائر،تم انجاز ارضية الانترنت التي تتيح للجمهور الوصول الى السجلات القضائية عبر الانترنت،وهذه المنصة تسهم في تعزيز الشفافية من خلال توفير معلومات واضحة ومحادثة حول سير القضايا واحكام المحاكم.[1]

بالاضافة الى ذلك،يتم استخدام ادوات رقمية لتقييم اداه القضاة وتحليل انماط القرارات القضائية،على سبيل المثال، في الجزائر،تم استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد vidéo conférence الاتصال المرئي والمسموع، الذي يوفر بيانات دقيقة حول اداء المحاكم والقضاة،مما يسهم في تعزيز الشفافية وبناء الثقة العامة في النظام القضائي .[2]

ثانيا: مكافحة التحيز في النظام القضائي:

تعتبر مكافحة التحيز احد ابرز التحديات التي تواجه نظام قضائي التقليدي،ومع ظهور الرقمنة، اصبح من الممكن تقليص فرص التدخل البشري في القرارات القضائية من خلال استخدام الذكاء الاصطناعي و الخوارزميات.[3]

ففي المنظومة الجزائرية،تم الاعتماد على نظام التسيير الالكتروني للوثائق الادارية والقضائية وكذا السجلات الحالة المدنية الممسوكة على مستوى الجهاز القضائي قصد الاستغلال الامثل للارشيف،الذي يحلل البيانات القانونية لدعم قرارات القضائية،يعتمد هذا النظام على خوارزميات متطورة لتحليل انماط في القضايا السابقة،مما يسهم في تقليل فرص التحيز وتحقيق العدالة بشكل اكثر نزاهة .[4] كما ان استخدام الخوارزميات يسهم في تقليل التحيز البشري في اتخاذ القرارات

[1] كتاب الملتقى الوطني الافتراضي، الإدارة الالكترونية في الجزائر الواقع واشكالات تطبيق إدارة الالكترونية كآلية لتعزيز أداء الخدمة العمومية في الجزائر، بلدية الجزائر الوسطى نموذجا، المنعقد يومي 22 و23 مارس 2021، ص15.

[2] القانون 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة، الجريدة الرسمية، العدد6، الصادرة بتاريخ 10 فيفري2015.

[3] جبايلي صبرينة، بن عمران سهيلة، عن دور الذكاء الاصطناعي في اقتراح استراتيجية التقاضي (دراسة تحليلية في قطاع العدالة)، مجلة العلوم الإنسانية، بجامعة أم البواقي، المجلد9، العدد2، جوان2022، ص60.

[4] خوارزميات الذكاء الاصطناعي وأنواعها وكيفية عملها والبرامج المستخدمة، تاريخ الاطلاع، Bakkah learning45 2025/4/21، 20:32.

القضائية ففي التشريع الجزائري،تم تطوير نظام المحاكمة عن بعد،الذي يساعد القضاة في تحديد الاحكام المناسبة بناء على بيانات الموضوعية،مما يسهم في تعزيز النزاهة وتقليل التحيز .[1]

المبحث الثاني: كيف تحقق الرقمنة التوازن بين السرية والشفافية:

في ظل التحول الرقمي الذي يشهده قطاع العدالة،اصبحت الحاجة الى تحقيق التوازن بين السرية والشفافية واحدة من ابرز تحديات التي تواجه نظام القضائي،بينما تعتبر الشفافية احدى المبادئ الاساسية لتحقيق العدالة،فان السرية تلعب دورا حاسما في حماية حقوق الافراد والضمان خصوصية بياناتهم. الرقمنة بوصفها وسيلة لتحسين الكفاءه وجودة الخدمات القضائية،تفتح الباب امام تساؤلات حول كيفية ضمان هذا التوازن، كيف يمكن لنظام القضائي ان يكون شفافا بما يكفي لتعزيز الثقة العامة،وفي الوقت ذاته يحمي البيانات الحساسة من تهديدات السيبرانية او سوء استخدام؟ ان حماية البيانات الرقمية تعد الاساس الذي يقوم عليه مفهوم العدالة الرقمية،فسرية ليست مجرد مطلب تقني، بل هي حق اساسي للافراد يكفله القانون،ومع ذلك،فان تحقيق هذا الحق يتطلب وضع اليات قانونية وتقنية تضمن حماية البيانات من الاختراقات او التسريبات .[2] في هذا المبحث، سنستعرض أهمية حماية البيانات الرقمية في النظام القضائي، والتحديات المرتبطة بها، مع تسليط الضوء على الاليات القانونية والتقنية التي يمكن اعتمادها لتحقيق التوازن بين السرية والشفافية.

المطلب الاول: حماية البيانات الرقمية : السرية كأساس العدالة الرقمية:

حماية البيانات الرقمية تعتبر حجر الزاوية في بناء نظام قضائي رقمي موثوق وفعال، فالسرية ليست مجرد مطلب تقني، بل هي اساس لتحقيق العدالة الرقمية وضمان حقوق الافراد. في النظام القضائي الرقمي، يتم التعامل مع كميات هائلة من البيانات الحساسة، مثل المعلومات

[1] أحمد دقعة، أحمد حنيش، استخدام التقنيات الحديثة الذكاء الاصطناعي في الدول العربية (دراسة الحالة في الجزائر)، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الجزائر3، مجلد17، ديسمبر 2024، ص24.

[2] حزام فتيحة، حماية الأنظمة الرقمية بين آليات التقنية والأجهزة الحماية، قراءة في أحكام المرسوم الرئاسي 06-20، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، جامعة بومرداس، العدد3، أكتوبر 2020، ص174.

الشخصية للمتقاضيين الوثائق القانونية، واحكام المحاكم وبالتالي، فان اي خرق لهذه البيانات يمكن ان يؤدي الى عواقب وخيمة، سواء على المستوى الفردي او المجتمعي.[1]

السرية تلعب دورا محوريا في تعزيز ثقة الجمهور في نظام قضائي الرقمي،عندما يشعر المواطنون بان بياناته محمية بدرجة عالية من السرية، فانهم يصبحون اكثر استعدادا لاستخدام الخدمات القضائية الرقمية، ومع ذلك، فإن تحقيق هذا الهدف يتطلب مواجهة العديد من التحديات، مثل التهديدات السيبرانية وسوء استخدام البيانات نتيجة اخطاء البشرية او التقنية. في هذا المطلب، سنستعرض اهمية حماية البيانات الرقمية في النظام القضائي، مع تسليط الضوء على المشاكل المرتبطة بهذه الحماية، بالإضافة الى اليات القانونية والتقنية التي يمكن اعتمادها لتعزيز السرية.[2]

الفرع الاول: أهمية حماية البيانات الرقمية في النظام القضائي:

اولا: دور السرية في تكريس الحق في خصوصية البيانات:

الحق في خصوصية البيانات يعتبر احد حقوق الاساسية التي تضمنها القوانين الوطنية والدولية. في نظام القضائي الرقمي، تلعب السرية دورا اساسيا في حماية هذا الحق وضمان ثقة الجمهور في النظام القضائي. ففي الجزائر، اصدر المشرع قانون 07-18المتعلق بحماية المعطيات الشخصية، والهدف منه تأطير الحماية القانونية للحياة الخاصة للأفراد والحفاظ على سمعتهم وشرفهم وكرامة عائلتهم، الذي يشترط موافقة الصريحة للشخص للمعني للاستعمال معطيات شخصية يتماشى مع مبادئ الدستور الجزائري، وهذا القانون يفرض على المؤسسات القضائية والقانونية اتخاذ اجراءات صارمة لحماية البيانات الشخصية، مما يعزز ثقة المواطنين في النظام القضائي الرقمي .[3]

في الجزائر، تم تطوير قانون خاص بحماية البيانات القضائية، القانون 07_18الذي يهدف الى ضمان سرية البيانات اثناء تقديم الخدمات القضائية الرقمية، هذه القوانين تسهم في تعزيز

[1] حزام فتيحة ، المرجع السابق، ص175.

[2] المادة2 من القانون 09-04 المؤرخ في 16 أوت 2009، المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من جرائم المتصلة بالتكنولوجيا الاعلام والاتصال ومكافحتها، الجريدة الرسمية العدد47، الصادرة سنة 2009

[3] المادة3، المادة18 من القانون 18-07 المؤرخ في 10 جوان 2018، المتعلق بحماية الاشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، الجريدة الرسمية، العدد34، الصادر 10 جوان سنة 2018

الطاقة العامة من خلال ضمان ان البيانات الشخصية للمتقاضين محمية من الوصول الغير المصرح به.[1]

ثانيا: المشاكل المرتبطة وحماية البيانات في العدالة الرقمية:

رغم الجهود المبذولة لحماية البيانات الرقمية،الا ان هناك العديد من التحديات التي تواجه نظام القضائي الرقم اهمها: التهديدات السيبرانية البيانات القضائية تعتبر هدفا رئيسيا للهجمات السيبرانية، سبيل المثال، في عام 2024 تعرضت الجزائر الى هجومات من طرف برنامج الامن السيبراني 039 236 هجمة الكترونية عن طريق اكتشاف كلمة السر الخاصة بالحواسيب، و689 1895 هجمة عن طريق استغلال المعلومات، هذه الهجمة تبرز أهمية تطوير انظمة حماية متقدمة لمواجهة تهديدات السيبرانية. [2]

سوء إستخدام البيانات او تسريبها: يمكن ان تحدث مشاكل تسريب البيانات نتيجة الاخطاء البشرية او التقنية،على سبيل المثال،في الجزائر،تم رصد تسريب اقل شيء يمكن القول لأنه خطير جدا،التسريب كان على إحدى المنتديات حيث تم عرض قاعده بيانات تضم اكثر من 650الف مستخدم خاصة بمنصة EmploiPartnerالجزائرية. وهذه الحوادث تشير الى الحاجة الى تدريب العاملين في القطاع القضائي على افضل ممارسات لحماية البيانات .[3]

الفرع الثاني: اليات حماية البيانات الرقمية وتعزيز الشفافية:

اولا: التاطير القانوني للبيانات الخاصة في البيئة الرقمية:

القوانين الوطنية تلعب دورا حاسما في حماية البيانات الرقمية وضمان السرية، على سبيل المثال، في الجزائر، تم إصدار قانون حماية البيانات الشخصية، الذي يفرض على المؤسسات القضائية اتخاذ اجراءات صارمة لحماية البيانات الشخصية . [4]

---

[1] المادة3، المادة18 من القانون 18-07 ، المرجع السابق.

[2] أمان الخالد" القرصنة خطوة بخطوة"، جريدة الرياض، العدد12393، سنة 2002، ص45.

[3] القانون رقم 04-15 المؤرخ في 10 نوفمبر 2004، المعدل والمتمم للأمر رقم 66-156 المتضمن قانون العقوبات الجريدة الرسمية رقم 71، سنة 2004.

[4] القانون رقم 04-15 ، المرجع السابق.

ففي الجزائر،تم إعتماد نظام المحاسب الالكتروني في ظل التحول الرقمي القائم في الجزائر، الذي يهدف الى تنظيم كيفية جمع معالجة البيانات الرقمية في القطاع القضائي، وهذه القوانين تسهم في تعزيز السرية من خلال وضع اطار قانوني واضح لحماية البيانات .[1]

ثانيا: التقنيات الحديثة لحماية البيانات:

التقنيات الحديثة تعتبر ادوات فعالة لحماية البيانات الرقمية وتعزيز السرية

يعتبر التشفير أحد أبرز التقنيات المستخدمة لحماية البيانات الرقمية. ففي الجزائر، يتم استخدام تقنية التشفير المتقدم لحماية السجلات القضائية الرقمية. كما يتم تأمين الشبكات باستخدام تقنيات مثل "Firewalls" و"VPNs" لمنع الوصول غير المصرح به.

دور الذكاء الاصطناعي وأنظمة الكشف عن التهديدات السيبرانية: الذكاء الاصطناعي يُستخدم لتحليل الأنماط السلوكية واكتشاف التهديدات السيبرانية قبل حدوثها. ففي الجزائر، يتم استخدام الذكاء الاصطناعي لاكتشاف الهجمات السيبرانية المحتملة على الأنظمة القضائية الرقمية.

المطلب الثاني: كيفية تعزيز الشفافية دون المساس بالخصوصية

إن تحقيق التوازن بين الشفافية وحماية الخصوصية يعد تحديا رئيسيا للمؤسسات والأفراد ، يمكن تعزيز الشفافية من خلال وضع آليات تقنية من أجل حماية المعلومات ومن أجل تعزيز ثقة الجمهور في بناء عدالة أنظمة أكثر أمانا وعدالة.

الفرع الأول: تحقيق التوازن بين الشفافية والخصوصية

إن تحقيق التوازن بين الشفافية والخصوصية يعد تحديا مهما في عصر الرقمنة ، بإعتبار الشفافية مبدأ أساسي لتبادل المعلومات ومن أجل بناء الثقة ، بينما تحمي الخصوصية الأفراد من انتهاك بياناتهم، ولتحقيق هذا التوازن، واجب تطبيق سياسات تحدد ما يجب حمايته ومشاركته. وهذا ما سنقوم بدراسته:

[1] الجواد دلال صادق، أمن المعلومات، دار اليازودي العلمية للنشر والتوزيع، الأردن2008، ص41 وميالها.

أولاً: سبل التوازن بين الشفافية والخصوصية في النظام القضائي:

ان الشفافية والخصوصية هما مبدآن اساسيان في النظام القضائي الرقمي، ولكنهما غالبا ما يتعرضان مع بعضهما البعض. ولتحقيق التوازن بينهما، يجب فهم العلاقة الوثيقة بينهما وكيفية تحقيق هذا التوازن دون اضرار بحقوق الاطراف، على النحو المبين ادناه.[1]

الشفافية كأحد مبادئ العدالة الرقمية:

الشفافية تعتبر اساسا لتحقيق العدالة وبناء الثقة العامة في النظام القضائي، فهي تتيح للمتقاضين الوصول الى المعلومات المتعلقة بسير القضايا واداء القضاة، مما يعزز الشفافية ويعزل الشعور بالعدالة.[2]

الحفاظ على خصوصية الاطراف: مع ذلك فان الكشف عن البيانات الحساسة قد يؤدي الى انتهاك حقوق الافراد وتهديد خصوصياتهم، لذلك، يجب وضع اليات تضمن عدم الاضرار بمصالح الاطراف اثناء تقديم شفافيه. فعلى سبيل المثال، في الجزائر، يتم استخدام الشفافيه، حيث يتم توفير بيانات شفافه بشكل عام، ولكن مع إخفاء المعلومات الحساسه التي قد تؤثر على خصوصية الافراد، لا سيما هذه السياسة تسهم في تحقيق التوازن بين الشفافية وخصوصية.[3]

ثانياً: إشكالات تحقيق التوازن بين الشفافية والخصوصية

رغم الجهود المبدولة لتحقيق التوازن بين الشفافية والخصوصية، الا ان هناك العديد من اشكالات التي تواجه النظام القضائي الرقمي منها.

1-صعوبة وضع قوانين تجمع بين الشفافية والخصوصية:

وضع تشريعات تجمع بين الشفافية والخصوصية يعتبر تحديا كبيرا،فعلى سبيل المثال،في الجزائر،تم تطوير النظام القانون للسلطة العليا للشفافية والوقاية من فساد ومكافحته في ظل القانون

---

[1]-الجواد دلال صادق، المرجع السابق ، ص42.

[2] لكحل نور، الخدمات الالكترونية لقطاع العدالة(الجزائر نموذجا)، مجلة البصائر لدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد3، العدد3 سبتمبر2023، ص81

[3] المادة 2 من القانون 09-04 المؤرخ في 16 أوت 2009، المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من جرائم المتصلة بالتكنولوجيا الاعلام والاتصال ومكافحتها، الجريدة الرسمية، رقم 47، المؤرخة 2009.

،08_ 22 وفي هذا الاطار تم اصدار العديد من القوانين هدفها مكافحه الفساد ، لكنها واجهت صعوبات في ضمان حماية البيانات الشخصية للمتقاضين.[1]

2-اشكالات تصميم الانظمة الرقمية:

تصميم انظمة الرقمية تجمع بين الشفافية والخصوصيات تطلب تقنيات متقدمة، على سبيل المثال، في الجزائر، تم استخدام تقنية التقاضي الالكتروني بالرغم من انظمة الرقمية المستخدمة في المحاكم واجهت عده صعوبات في توفير بيانات شفافة دون الكشف عن هوية الافراد، هذه الاشكالات تبرز الحاجة الى تطوير انظمة رقمية متقدمة تدعم هذا التوازن .[2]

الفرع الثاني: آليات تعزيز الشفافية مع حماية الخصوصية

من أجل تعزيز الشفافية مع الحفاظ على الخصوصية، يجب اعتماد آليات لتعزيز الشفافية من التشفير المتقدم لحماية البيانات أثناء مشاركتها. وكذلك تستخدم تقنيات أمن حماية خصوية أفراد وهذا ما سنقوم بدراستة.

أولاً: دور التشريع في تحديد نطاق الشفافية وآليات حماية الخصوصية:

تلعب التشريعات الوطنية وعلى راسها القانون 08_22 المتعلق بالسلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، وفي هذا الاطار تم اصدار العديد من القوانين هدفها مكافحة الفساد اهمها القانون 01_06المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، ولدي نص على انشاء الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته وتم تكريسها دستوريا بموجب التعديل الدستوري لسنه ،2016 وبموجب التعديل الدستوري لسنه ت 2020م ترقيتها لتصبح سلطة عليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، وتم تنظيمها بموجب القانون 08_ 22 المتضمن تنظيم السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحاته وتشكيلها، والتي اصبحت مؤسسة رقابية بعدما كانت استشارية، وقد منح لها التعديل الدستوري لسنة 2020 صلاحيات واسعة، دورا حاسما في تحديد نطاق الشفافية واليات

[1] المادة 11 و12 القانون 06-01 المؤرخ في 20 فيفري سنة 2006، المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، الجريدة الرسمية14 المؤرخة في 8 مارس 2006

[2] ترجمان نسيمة، المرجع السابق، ص128.

حماية الخصوصية، فعلى سبيل المثال، في الجزائر، تم اصدار قوانين تنظم كيفية جمع ومعالجة البيانات الرقمية في القطاع القضائي، مع وضع حدود واضحة للشفافية لضمان حماية خصوصية.[1]

.اما في الجزائر، تم تطوير تقنية UDAAP تقديم بيانات شفافة بشكل عام لكن مع اخفاء المعلومات الحساسة التي قد تؤثر على خصوصيه الاطراف، هذه السياسات تسهم في تحقيق التوازن بين شفافية وخصوصية.[2]

ثانياً: التقنيات الحديثة لدعم الشفافية مع الحفاظ على الخصوصية:

لتقنيات الحديثة تعتبر ادوات فعالة لدعم الشفافية مع الحفاظ على الخصوصية، ومن اشهرها استخدام تقنيات (الخصوصية التفاضلي) Differentialprivacy الذي يعتبر تقنية متقدمة تتيح توفير بيانات شفافة دون الكشف عن هويه الافراد، على سبيل المثال في الجزائر، تم استخدام هذه التقنية لتوفير بيانات قضائية شفافة بشكل عام، لكن مع اخفاء المعلومات الحساسة التي قد تؤثر على خصوصية الاطراف.[3]

وهناك تقنيات البلوكتشين: التي تعتبر احدى الادوات الفعالة لضمان الشفافية مع حماية البيانات الحساسة، على سبيل المثال، في الجزائر، تم استخدام تقنية البلوكتشين لتسجيل البيانات القضائية بطريقة شفافة وامنة ،مما يسهم في تعزيز الشفافية مع حماية الخصوصية.[4]

---

[1] نوال مازيغي ،النظام القانون للسلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته في ظل القانون 22-08، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد07، العدد02، سنة 2003، ص508

[2] شركة فاستر كابتال، الشفافية في التعامل مع البيانات، مقال منشور على الموقع fastercapital.comعلى الساعة 23:15 على الرابط fastercapital.com

[3] خصوصية في الذكاء الاصطناعي: تحديات حلول عملية العصرنة الرقمية آلية حماية البيانات شخصية، المتوفرة بتاريخ 2025/4/1 على الساعة 23:30 في الرابطaidalil.com.

[4] عقوني محمد، هاجر يوسف، آليات القانونية لحماية الخصوصية المعلوماتية في افتراضية، مجلة البحث في العلوم القانونية والسياسية، العدد5 جوان 2021، ص40.

خلاصة الفصل الأول:

ـبرزت فكرة رقمنة قطاع العدالة، مع مختلف التحولات التكنولوجية والتقنية وتلك المجهودات المبذولة من طرف الحكومة بهدف تحقيق مطالب المواطنين وتقديم خدمات عمومية نوعية باستعمال وسائل حديثة الاعلام والاتصال.

– يمكن تعريف الرقمنة على انها استخدام تكنولوجيا لتحويل العمليات التقليدية الى عمليات رقمية، وفي قطاع العدالة تشمل هذه العمليات: التقاضي الالكتروني، التوثيق الرقمي، اداره سجلات الالكترونية، ومع مرور الوقت تطورت لتشمل تقنية اكثر تعقيدا مثل: الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات. وتحول التقني في النظام القضائي يمر بمراحل متعددة تبدا من الاتمتة البسيطة للعمليات التقليدية وصولا الى استخدام تقنيات متقدمة مثل: الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات. وإعادة هندسة النظام القضائي تعني إعادة تصميم كافة اجراءات والعمليات القضائية لتحقيق التحول نحو العدالة الرقمية وهي ليست مجرد تحديات بل هي عملية تهدف الى تحسين الكفاءة وجودة العمل القضائي وضمان حقوق المتقاضين.

رقمنة قطاع العدالة تعد واحدة من ابرز السمات التي يتميز بها العصر الرقمي، ومن بين ابرز مظاهر رقمنة نجد التقاضي الالكتروني والخدمات القضائية، حيث يتمثل في تقديم الدعاوى عبر الانترنت واجراء جلسات القضائية عن بعد باستخدام تقنيات الفيديو والصوت.

حماية البيانات الرقمية: نجد انس السرية هي اساس لعدالة الرقمية حيث تلعب دورا محواريا في تعزيز ثقة الجمهور في النظام القضائي الرقمي، عندما يشعر المواطنون بان بياناتهم محمية بدرجة عالية من السرية.

رغم جهود المبذولة لحماية البيانات، الا ان هناك العديد من التحديات التي تواجه النظام القضائي اهمها: التهديدات السيبرانية، سوء استخدام البيانات او تسريبها.

الفصل الثاني

الآثار القانونية لرقمنة قطاع العدالة

الفصل الثاني: الآثار القانونية لرقمنة قطاع العدالة

في خضم التحولات الرقمية المتسارعة التي تعرضها مختلف القطاعات، برزت رقمنة قطاع العدالة واحدة من أبرز آليات العمل القضائي وسبل تقديم الخدمات القانونية. غير أنّ هذا التحول لا يقتصر على كونه عملية تقنية تهدف إلى رفع الكفاءة وتحسين جودة الخدمات، بل يمثل مشروعًا متكاملاً ينطوي على أبعاد قانونية عميقة تستدعي بحثًا وتحليلاً معمقين. إذن فماهي الإشكالات المختصة التي تطرأ نتيجة التطور التكنواوجي التي قد تؤثر على الحقوق الأساسية لأفراد؟

تشمل رقمنة قطاع العدالة طيفًا واسعًا من التطبيقات من بينها: التقاضي الإلكتروني، التوثيق الرقمي، وأتمته الإجراءات القضائية. وهي أدوات تهدف بالأساس إلى تشريع وتبسيط المسار القضائي فضلاً عن تقليص التكاليف المرتبطة بالأساليب التقليدية. غير أنّ هذا التطور التكنولوجي لا يخلو من إشكاليات، إذ يطرح تحديات قانونية جديدة ومعقدة لم تكن مطروحة ضمن إطار النظام القضائي الكلاسيكي، مما يستدعي النظر في بعض المفاهيم والممارسات القانونية السائدة.

بالإضافة إلى ذلك قد تبرز بعض السلوكات المهمة من أبرزها: هل وفق المشرع الجزائري في وضع ضمانات وآليات قانونية وتقنية لحماية البيانات الشخصية للمتقاضين في ظل التحول الرقمي من عدم التعرض للهجمات السيرانية أو سوء استخدام؟ وهل حقق التوازن بين الشفافية لضمان عدالة الإجراءات، وحق الأطراف في الحفاظ على خصوصيتهم؟

إنّ رقمنة قطاع العدالة تطرح تحديات متعددة، من أبرزها الحاجة إلى تحديث التشريعات والقوانين الوطنية لتواكب التطورات التكنولوجية المتسارعة . فالتشريعات المعمول بها والساري حاليًا قد لا تكون كافية لتنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي والخوارزميات في اتخاذ القرارات القضائية. بالإضافة إلى ذلك تواجه الجزائر تحديات تتعلق بالبنية التحتية الرقمية، مما يستدعي تطوير أنظمة رقمية متقدمة وآمنة لدعم العمليات القضائية وضمان فعاليتها.[1]

[1] زروق يوسف، العيداني محمد، رقمنة مرفق العدالة في الجزائر على ضوء القانون 15 – 03 المتعلق بعصرنة العدالة، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 7، العدد 1، 2020، ص 502.

يتناول هذا الفصل الآثار القانونية المترتبة على رقمنة قطاع العدالة، بما في ذلك الجوانب الإيجابية والسلبية، والتي سيتم فيها مناقشة التحديات القانونية التي يفرضها هذا التحول، مثل: ضرورة تحديث تشريعات لمواجهة التهديدات السيرانية، وضمان تحقيق المساواة في الوصول إلى العدالة. بالإضافة إلى ذلك، سيتم تسليط الضوء على الفرص التي تقدمها الرقمنة لتعزيز العدالة والشفافية.

المبحث الأول: الآثار القانونية لرقمنة قطاع العدالة بالنسبة للمتقاضين

في إطار التطور التكنولوجي الذي يشهده العالم، باتت رقمنة قطاع العدالة من أبرز القضايا التي تثير اهتمام الباحثين وصناع القرار عى حد سواء، هذا التحول لا يقتصر فقط عن تحسين كفاءة النظام القضائي. بل يمتد ليشمل تأثيرات مباشرة على حقوق المتقاضين.

فكيف يمكن للرقمنة أن تسهم في تحقيق العدالة بشكل أكثر شفافية وفعالية منها من انتهاك حقوق المتقاضين؟

يبقى التساؤل قائمًا حول كيفية مواجهة التحديات التي قد تسبب فيها التطورات التكنولوجية: مثل حماية البيانات الشخصية وضمان المساواة في الوصول إلى الخدمات الرقمية. هذه الدراسات تستدعي دراسة متأنية لضمان تحقيق التوازن بين الإستفادة من التكنولوجيا وحماية حقوق المتقاضين .[1]

المطلب الأول: الآثار الإيجابية على حقوق المتقاضين

تمثل رقمنة قطاع العدالة فرصة كبيرة لتعزيز حقوق المتقاضين من خلال تحسين كفاءة الخدمات القضائية وجودتها. فهي توفر ضمانات جديدة تسهم في تحقيق الإنصاف والشفافية، وتتبع إمكانية الوصول إلى العدالة بشكل أكثر سهولة وفاعلية مقارنة بالإجراءات التقليدية التي قد تكون معقدة ومكلفة[2]. يعزز هذا التحول الرقمي التجربة القضائية بشكل عام، ويقلل من التكاليف الزمنية والمالية المرتبطة بالإجراءات القضائية.[3]

تعد الرقمنة من أبرز الأدوات التي تسهم في تعزيز الشفافية والنزاهة داخل النظام القضائي، مبادئ من الدستور الجزائري التي تعزز الشفافية:

– الحق في الدفاع: حيث نصت المادة 39 من تعديل الدستور لسنة 2020 على أنّ الدولة تضمن عدم انتهاك حرية الإنسان.

---

[1] زروق يوسف، العيداني محمد، المرجع السابق، ص 504.

[2] مختار قنيش، رحلة التحول الرقمي في قطاع العدالة الجزائرية، مجلة المعيار، المجلد 26، العدد 07، 2022، ص 299.

[3] آية حمودة كاهنة، دور القضاء المتخصص في معالجة بطئ التقاضي بين تحقيق الأمن القضائي وتشجيع الإستثمار، مجلة الدراسات القانونية، العدد02، 2023، ص 633، 634.

– الحق في المساواة: التي تضمنتها المادة 37 بأنّ كل المواطنين سواسية أمام القانون ولهم الحق في الحماية المتساوية.

– الحق في الإطلاع على المعلومة: تضمنتها المادة 55.

–الحق في خصوصية البيانات: تضمنتها المادة 47 من التعديل الدستوري لسنة 2020.[1]

* حيث تتيح التكنولوجيا الحديثة إمكانية جعل القرارات القضائية أكثر وضوحًا وشفافية، لما أنها تلعب دورًا جوهريًا في تمكين المتقاضين من الوصول السريع والسهل إلى المعلومات القانونية، مما يقلل من الفجوة المعرفية بين الأطراف ويعزز من حقوقهم في الحصول على العدالة.[2]

* إلى جانب ذلك تسهم الرقمنة في تسهيل الوصول إلى النظام القضائي من خلال اعتماد تقنيات مثل: التقاضي الإلكتروني والخدمات الإلكترونية[3]. مما يؤدي إلى تحسين تجربة المتقاضين بشكل ملحوظ كما تساعد هذه التقنيات في تقليل التكاليف والوقت مرتبطين بالإجراءات التقليدية، وفي هذا السياق سيتم التركيز على استعراض الآثار الإيجابية للرقمنة على حقوق المتقاضين، مع تسليط الضوء على دورها في تعزيز ضمانات الإنصاف والشفافية وتيسير الوصول إلى العدالة.

الفرع الأول: تعزيز ضمانات العدل والشفافية

تعد الشفافية من الأسس الجوهرية لتحقيق العدالة، ومن الحقوق التي يمكن تعزيزها بشكل ملحوظ من خلال الرقمنة، فالتحول الرقمي في قطاع العدالة لا يقتصر على تحسين الكفاءة فحسب، بل يتضمن أيضًا توفير أدوات مبتكرة تضمن الشفافية وتحمي حقوق المتقاضين، مما يسهم في بناء نظام قضائي أكثر عدلاً وفاعلية .[4]

---

[1] المادة 37، 39، 47، 55 من التعديل الدستوري لسنة 2020. ج ر العدد 82 المؤرخة في 30 ديسمبر 2020.

[2] حدوش صليحة، شرقي محمود، دور رقمنة الإدارة المحلية في إضفاء الشفافية وتعزيزها في الجزائر، مجلة صوت القانون، المجلد 07، العدد 03، جامعة البليدة 02، الجزائر، 2021، ص 1167.

[3] الموقع الرسمي لوزارة العدل المتوفرة على الرابط: http://wwwmjustice.dz/ar/ ، تاريخ الاطلاع 2025/04/15 على الساعة 23:00.

[4] مرزوق عبد القادر، مجهودات رقمنة قطاع العدالة بين مقتضيات العصرنة وتحديات الواقع، مجلة القانون، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، المجلد 12، العدد 2، 2022، ص 15.

مثال ذلك تفعيل نظام المحادثة المرئية عن بعد التي نصت عليها المادة 14 من ق 15-03 المتعلق بعصرنة قطاع العدالة والتي تتضمن السرية في استعمال المعلومات والبيانات.[1]

وبفضل التكنولوجيا الحديثة، أصبح من الممكن تحقيق إجراءات قضائية تتسم بمزيد من الشفافية والنزاهة، حيث يتم تسجيل البيانات والمعلومات المتعلقة بالقضايا بشكل رقمي، مما يتيح الوصول إليها بسهولة ووضوح، كما تسهم هذه التكنولوجيا في تمكين المتقاضين من الوصول السري إلى المعلومات القانونية، مما يعزز من تحقيق العدالة بشكل أكثر إنصافًا: مثل الأرضية الرقمية لوزارة التربية الوطنية في الجزائر، والتي توفر خدمات تسجيل البيانات إلكترونيًا[2]. وفي هذا الإطار، فيتم تناول دور الرقمنة في توفير إجراءات قضائية شفافة ونزيهة، بالإضافة إلى دور التكنولوجيا في تسهيل وصول المتقاضين إلى المعلومات القانونية.

أولًا: مساهمة الرقمنة في توفير إجراءات قضائية أكثر شفافية ونزاهة

*تعد الرقمنة عنصرًا حيويًا لتعزيز الشفافية في النظام القضائي، إذ تمكن من تقديم بيانات دقيقة وموثوقة حول سير القضايا وآداء القضاة، فقد تم إطلاق مبادرات رقمية متكاملة مثل منصة العدالة الإلكترونية.[3]

التي تتيح للمواطنين متابعة سجلات قضاياهم والحصول على المعلومات القانونية بسهولة عبر الأنترنيت، مما يعزز الثقة بين المتقاضين والنظام القضائي.[4]

بالإضافة إلى ذلك لجأت بعض الدول لتقنيات التحليل الرقمي والذكاء الإصناعي لتحسين دقة اتخاذ القرارات القضائية وتقليل فرص التحيز البشري. مما يساهم في تحقيق نزاهة أكبر في العملية القضائية، هذه النزاهة تسهم في الحد من جرائم الفساد بالدرجة الأولى وهذا ما نصت المادة 01 منه على:

---

[1] المادة 14 من القانون 15-03 المتعلق بعصرنة قطاع العدالة.

[2] الموقع الرسمي لوزارة التربية الوطنية في الجزائر المتوفرة على الرابط https:// or. Akhberaljazair.com تاريخ الإطلاع 2025/04/15 على الساعة 23:15.

[3] البوابة الحكومية للخدمات العمومية المتوفرة على الرابط: http://wwwmjustice.dz/ar/ ، تاريخ الإطلاع 2025/04/17 على الساعة: 20:39.

[4] مجاهد ناصر الجبر، الذكاء الإصطناعي، الجامعة التخصصية الحديثة، الطبعة الأولى، صنعاء، 2024، ص 17.

–دعم التدابير الزامية إلى الوقاية من الفساد ومكافحته ومن أمثلتها: فتح منصة التبليغ عن الجرائم الماسة باستقرار الدولة والفساد والإرهاب.

– تعزيز النزاهة والمسؤولية والشفافية.

– تسهيل ودعم التعاون الدولي والمساعدة التقنية من أجل الوقاية من الفساد ومكافحته، بما في ذلك تبادل الخبرات التكنولوجية والمعلومات.[1]

ثانيًا: دور التكنولوجيا في تمكين المتقاضين من الوصول إلى المعلومات القانونية بسهولة

تعد التكنولوجيا أداة فعالة لتمكين المتقاضين من الوصول إلى المعلومات القانونية بسهولة ما يقلل الفجوة المعرفية بين الفاعلين في مجال العدالة الرقمية (المتقاضين، الجهاز القضائي، أعوان القضاء). ومن أمثلتها: تطوير منصة القانون الجزائري التي تتيح للمواطنين مراجعة السجلات القضائية والتشريعات الوطنية عبر الأنترنيت بشكل مسير. كما تقدم بعض المنصات الرقمية خدمات قانونية متكاملة، تشمل تقديم النصائح والإرشادات حول كيفية التعامل مع القضايا المختلفة، مما يعزز من فهم المتقاضين لحقوقهم ويساهم في تحسين تواصلهم مع النظام القضائي[2]. وأمثلة ذلك نذكر ما يلي:

1– النظام الآلي لتسيير الملف القضائيhttp :www.conseidetot.dz// :

والغرض منه تقريب الإدارة من المواطن وتخفيف أعباء التنقل وذلك من خلال التسيير الإلكتروني لملف أي قضية من بدايتها إلى غاية الفصل فيها حيث يتمكن صاحبها بمجرد التسجيل من الحصول على رقم سري يدخل من خلاله إلى الموقع الإلكتروني الخاص ليرى مآل قضيته (حفظ الملف، المداولة والنظر، التأجيل...) وفي أي مستوى كانت (محكمة، مجلس قضائي، المحكمة العليا...).

[1] المادة 1 من القانون 06–01 المؤرخ في 20 فبراير 2006. المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته.

[2] البوابة الحكومية للخدمات العمومية المتوفرة على الرابط: http://wwwmjustice.dz/ar/ ، المرجع السابق نفسه.

2- نظام صحيفة السوابق العدلية: Prtail.njustice.dz

وهو النظام يمكن من متابعة السوابق العدلية للمواطنين وتحيينها والحصول على هذه الوثيقة من أي مكان عبر التراب الوطني، ضف إلى ذلك عملية هذا النظام ببعض المثليات الدبلوماسية للجزائر في الخارج

(فرنسا، إسبانيا، تونس ...) مكن الجالية الجزائرية في هذه الأماكن من استخراج صحيفة السوابق العدلية، مرسوم التجنس أ شهادة الجنسية.[1]

الفرع الثاني: تسهيل الوصول إلى العدالة

يعد الوصول إلى العدالة أحد الأهداف الجوهرية التي يسعى اليها التحول الرقمي في المجال القضائي، فمن خلال اعتماد التقاضي الإلكتروني والخدمات الرقمية، يتمكن المتقاضون من الوصول إلى النظام القضائي بسرعة وكفاءة تفوق الأساليب التقليدية، كما تسهم هذه الحلول الرقمية في خفض تكاليف والوقت اللازمين للإجراءات القضائية مما يجعل العدالة أكثر إنصافًا وفعالية[2]. وفي هذا الفرع سيتم تناول كيفية مساهمة الرقمنة في تحسين الوصول إلى النظام القضائي عبر التقاضي الإلكتروني والخدمات الرقمية، إضافة إلى دورها في تقليل المصاريف والزمن المرتبطين بالإجراءات التقليدية.

أولًا: تحسين الوصول إلى النظام القضائي من خلال التقاضي الإلكتروني والخدمات الرقمية

تسهم رقمنة قطاع العدالة في الجزائر في تعزيز الوصول إلى النظام القضائي، معًا نسهم في تحقيق العدالة لجميع المواطنين، بغض النظر عن موقعهم الجغرافي أو ظروفهم الاجتماعية فمثلًا أطلقت وزارة العدل الجزائرية عدة مبادرات رقمية تهدف إلى تبسيط الإجراءات القضائية وتوفير الخدمات عن بعد من بين هذه المبادرات، تم تطوير الشباك الإلكتروني الوطني، الذي يمكن المتقاضين ومحاميهم من الإطلاع على مال القضايا وسحب النسخ العادية للأحكام والقرارات

[1] بوشاوي أمينة، سالم بركاهم، الإصلاح الإداري في الجزائر (عرض تجربة مرفق العدالة 1999-2017)، المجلة العلمية لجامعة الجزائر 03، المجلد 06، العدد 11، 2018، ص 210.

[2] مزهود الهاشمي، منظومة الخدمات الرقمية في قطاع العدالة الجزائرية في ظل المستجدات خلال أزمة كوفيد، مجلة التميز الفكري للعلوم الإجتماعية والإنسانية، المجلد 03، العدد 03، 2021، ص 12.

القضائية من أي جهة قضائية عبر التراب الوطني، مما يقلل من الحاجة إلى التنقل ويوفر الوقت والجهد.[1]

ثانيًا: تقليل التكاليف والوقت المرتبطين بالإجراءات التقليدية

تسهم الرقمنة قطاع العدالة في الجزائر بشكل ملموس في تقليل التكاليف والوقت المرتبطين بالإجراءات التقليدية، مما يعزز من كفاءة وفعالية النظام القضائي فقد أطلقت وزارة العدل الجزائرية سلسلة من المبادرات الرقمية التي تهدف إلى تبسيط الإجراءات القضائية وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين[2]

من بين هذه المبادرات تم اعتماد تقنية المحادثة المرئية في تنظيم المحاكمات عن بعد مما ساهم في تسريع وتيرة الفصل في القضايا وتجنب نقل المحبوسين، خاصة خلال جائحة كورونا كوفيد 19، كما تم تطوير أرضية الكترونية لتبادل العرائض والمذكرات بين المحامين في القضايا المدنية مما يقلل من الحاجة إلى التنقل ويوفر الوقت والجهد بالإضافة إلى ذلك تم انشاء منصة " النيابة الالكترونية " التي تمكن المواطنين من تقديم الشكوى والعرائض عن بعد، مع إمكانية متابعة مالها عبر الأنترنيت هذه الخطوات تظهر اهتمام الجزائر بتحديث نظامها القضائي وتوفير بيئة عدلية أكثر كفاءة وشفافية، مستفيدة من التقنيات الحديثة لتلبية احتياجات المواطنين.

المطلب الثاني: التحديات القانونية ناتجة عن الرقمنة وتأثيره على المتقاضين

على الرغم من المزايا الكبيرة التي تحققها الرقمنة قطاع العدالة، إلاّ أنّ هذا التحول يرافقه تحديات قانونية وتقنية، قد تؤثر على حقوق المتقاعدين ومصالحهم من أبرز التحديات:

1- حماية البيانات الشخصية: مع تزايد استخدام أنظمة الرقمنة تبرز الحاجة إلى ضمان حماية البيانات الشخصية للمتقاضين من التهديدات السيبرانية وسوء استخدام، وهذا ما حسب ما جاء في نص المادة 02 أعلاه قراءة وكتابة بواسطة برنامج إلكتروني يرخص باستعمال معطيات المنظومة المركزية.[3]

---

[1] موقع وزارة العدل الجزائرية، خدمة مآل قضيتك http://coursdesaffaires.mjustice.dz

[2] المادة 01 من القانون 15-03 المؤرخ في 01 فبراير يتعلق بعصرنة العدالة، الجريدة الرسمية، العدد 06، المؤرخة في 2015/02/10.

[3] المادة 03: من القانون 15-03 متعلق بعصرنة قطاع العدالة.

– المادة 42 من القانون 18– 07 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة معطيات الذات الطابع الشخصي: معالجة معطيات ذات طابع الشخصي المرتبطة بخدمات تساقط التوقيع الإلكتروني يتم جمع هذه المعلومات من قبل مؤدي خدمات تصديق الإلكتروني لأغراض تسليم وحفظ الشهادة المرتبطة بالتوقيع الإلكتروني من الأشخاص المعنيين بها مباشرة ولا يجوز معالجتها الأعراض غير ذلك التي جمعت من أجلها.

– المادة 43: معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي في مجال الإتصالات الإلكترونية.

المادة 10 فقرة 02: الإجراءات الواجب اتخاذها من أجل حماية ضمان سلامة المعالجة .[1]

وفي هذا المطلب سيتم التطرق إلى التحديات القانونية الناتجة عن الرقمنة وتأثيرها على المتقاضين، مع التركيز على المخاطر المتعلقة بالخصوصية والأمان، والفجوة الرقمية والتباين في الوصول إلى العدالة. كما تسلط الضوء على الحلول الممكنة لمواجهة هذه التحديات بما يضمن حماية حقوق جميع الأطراف.

الفرع الأول: المخاطر المتعلقة بالخصوصية والأمان

يعد التحول الرقمي في قطاع العدالة خطوة جوهرية نحو تعزيز كفاءة وجودة الخدمات القضائية، إلاّ أنّه لا يخلو من مخاطر جدية، لاسيما ما يتعلق بحماية البيانات الشخصية وسلامتها كما نصت المادة 01 من القانون 18–07 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، يهدف هذا القانون إلى تحديد قواعد حماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي[2] فمع اعتماد الأنظمة الرقمية، أصبح النظام القضائي يتعامل مع كميات ضخمة من المعلومات الحساسة، مثل بيانات المتقاضين والوثائق القانونية، مما يجعله عرضة للتهديدات السيرانية ومحاولة الاستغلال غير المشروع، ومن بعض

[1] المادة 42 – 43 من القانون 18 – 07 المتعلق بحماية الأشخاص الطبعيين في معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي.

[2] المادة 1 من القانون 18 – 07 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي.

الأمثلة الواقعية عن التهديدات السيرانية التي اخترقت الخصوصية وأثرت على الأفراد والمؤسسات .[1]

1- اختراق حساب التويتر لوزارة العدل يوم الجمعة 11 مارس 2022 موقع وزارة العدل الجزائر.

2-الهجمات السيرانية، وكالة الأنباء الجزائر تعلن عن تعرض موقعها لهجمات الكترونية بهدف اختراقه خبر منشور بـ 13 فيفري 2023 على الموقع bbc.com

أولاً: كيفية حماية بيانات المتقاضين في ظل التحول الرقمي

لتحقيق هذه الحماية يجب اعتماد على مجموعة من الآليات القانونية والتقنية:

تم تكريس الحماية بموجب القانون رقم 18-07 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي[2]، يلزم هذا القانون المؤسسات بما فيها الجهات القضائية، باتخاذ تدابير لحماية البيانات الشخصية، وينشئ سلطة وطنية لحماية المعطيات الشخصية فشرف على مراقبة الامتثال وتطبيق القانون[3]. كما تعد حماية البيانات القضائية الرقمية من الأولويات الأساسية لضمان سلامة المعلومات وسرية الإجراءات القانونية في ظل التحول الرقمي المتسارع للقطاع العدلي. وقد تم اتخاذ عدة تدابير تقنية لتعزيز أمن هذه البيانات، من بينها استخدام تقنيات التشفير المتقدمة لحماية السجلات القضائية الرقمنة، وتأمين الشبكات باستخدام جدران الحماية **(firewalls)** والشبكات الخاصة الافتراضية **(VPNS)**لمنع الوصول غير المصرح به.[4] تسهم هذه الإجراءات في تعزيز سرية المعلومات وتقليل فرص اختراق البيانات.

1- الفجوة الرقمية: إنّ التفاوت في الوصول إلى التكنولوجيا بين مختلف الفئات والمناطق يمكن أن يؤدي إلى فجوات في الوصول إلى العدالة، هذا التفاوت قد يجزى إلى عوامل اقتصادية، نقص

---

[1] منصة النجاح مقال بعنوان: كيفية توعية الموظفين حول تهديدات الأمن السيراني، تاريخ اطلاع 2025/05/9 عن الموقع https://www annyoh. net

[2] المادة 1 من القانون 18 – 07 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي.

[3] المادة 22 و23 من القانون 18-07 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي.

[4] المادة 38 من 18- 07 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي.

البنية التحتية، أو انخفاض مستوى التعليم الرقمي، مما يستدعي جهودًا لسد هذه الفجوة وتحقيق العدالة الرقمية للجميع.

2- مكونات الفجوة الرقمية -

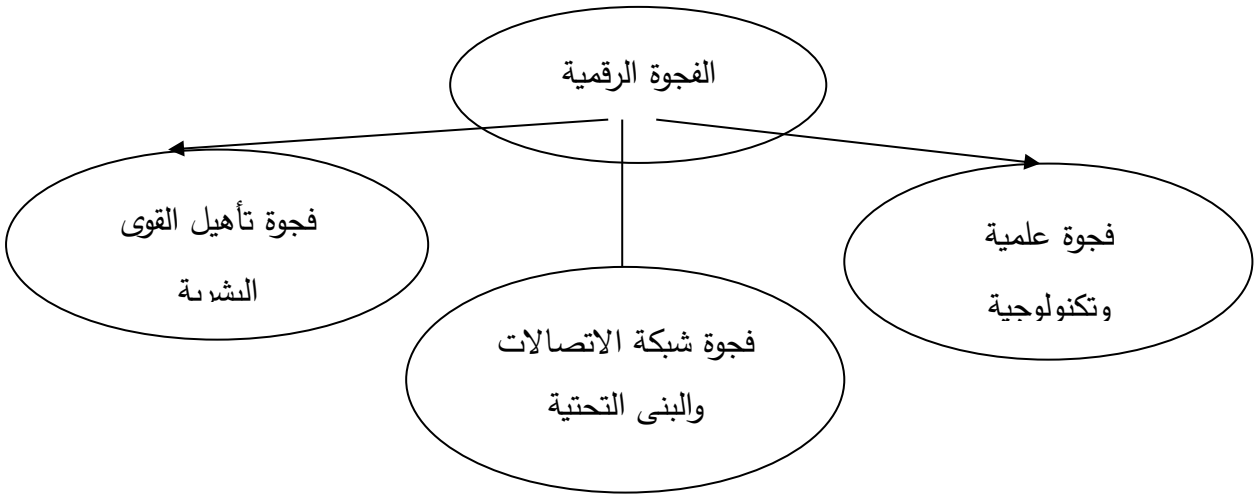

المصدر: جدو سامية، تشخيص واقع الفجوة الرقمية في الجزائر خلال الفترة (2012 – 2020)، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، جامعة سطيف، الجزائر، مجلد 7، العدد 1، 2022، ص 180.

3- قصور مواكبة التسريع مع متطلبات الرقمنة: وهذا ما يسعى المشرع إلى تحقيقه عبر سلسلة من الإصلاحات القانونية وعلى رأسها مشروع قانون إ.ج الذي لم يصدر بعد. وتحديث الإطار القانوني لضمان توافقه مع التطورات التكنولوجية وحماية حقوق الأفراد .[1]

ومع ذلك لقد تم اتخاذ خطوات نحو رقمنة قطاع العدالة أهمها: تطوير "الشباك الإلكتروني الوطني" و"النيابة الإلكترونية"، بالإضافة إلى تنظيم محاكمات عن بعد. ومع هذا، لا تزال هناك تحديات تتعلق بتعزيز البنية التحتية الرقمية، وتحديث التشريعات، وضمان حماية البيانات الشخصية .[2]

* هجوم سوني بيكتشرز (2014): منصة موقع النجاح **annjah. Ret**

[1] الطبيب بلعيز، إصلاح العدالة في الجزائر (الإنجاز والتحدي)، المرجع السابق، ص 175.

[2] أحمد الراوي، الفجوة الرقمية: التحديات، التأثيرات والحلول الرقمية لتحقيق العدالة الرقمية، منشور بتاريخ 2024/11/27 المتوفر على الرابط qoyod.com

تعرضت شركة "سوني بيكتشرز" لهجوم سيبراني واسع النطاق أدى إلى تسريب بيانات حساسة، بما في ذلك رسائل بريد الإلكتروني سرية ومعلومات عن الموظفين ونصوص لم تصدر بعد.

* هجوم "واناكراي" 2017: منصة النجاح **annjah. Ret**

إنتشر برنامج الفدية واناكري عالميًا، مما أدى إلى إغلاق مئات الآلاف من الأنظمة، بما في ذلك أنظمة المستشفيات والشركات والهيئات الحكومية. حيث طلب المهاجمون فدية مالية لإعادة الوصول إلى البيانات.

أولاً: كيفية حماية بيانات المتقاضين في ظل التحول الرقمي

وفي هذا الإطار تبرز ضرورة اعتماد الآليات القانونية وتقنية فعالة لضمان حماية البيانات المتقاضين خلال مراحل الإجراءات القضائية الرقمية[1]. كما أنّ التحديات القانونية المرتبطة بالاختراقات الإلكترونية وسوء استخدام البيانات تفرض الحاجة إلى تشريعات واضحة وصارمة تكفل حماية الحقوق الأساسية للأفراد وعدم المساس بها تحت أي ظرف، وهذه بعض الأمثلة الواقعية عن الاختراقات الإلكترونية التي حدثت وأثرت على جهاز العدالة وعلى المتقاضين في الأنظمة المقارنة **(firewalls)** [2]والشبكات الخاصة الافتراضية **(VPNS)**لمنع الوصول عبر المصرح به تسهم هذه الإجراءات في تعزيز سرية المعلومات وتقليل فرص اختراق البيانات.

وقد بادرت الجزائر إلى التحسين والتوعية كآلية لتعزيز الوعي وبأهمية حماية الحياة الخاصة في الفضاء السيبراني، حيث تم التركيز على التحديات المرتبطة بالتحول الرقمي وضرورة وضع آليات قانونية وتقنية لحماية البيانات المتقاضين، كما تم التأكيد على أهمية التعاون بين مختلف

[1]منصة النجاح، مقال بعنوان: كيفية نوعية الموظفين حول تهديدات الأمن السيبراني، تاريخ الإطلاع: 2025/05/09 عن الموقع: https://www.annagah.net

[2]البوابة التقنية " aitnews " اختراقات للبيانات تم الكشف عنها خلال عام 2018، تاريخ الاطلاع 2025/05/10 عن الموقع: https:// aitnews.com

الجهات المعنية لضمان أمن المعلومات في البيئة الرقمية، تظهر هذه الجهود إلتزام الجزائر بتعزيز أمن البيانات في القطاع القضائي، مما تسهم في بناء نظام عدلي الرقمي أمن وموثوق .[1]

ثانيًا: التحديات القانونية المرتبطة بالاختراقات السيبرانية وسوء استخدام البيانات

تعد الهجمات السيبرانية وسوء استخدام البيانات من أبرز التحديات التي تواجه النظام القضائي الرقمي في الجزائر، ففي السنوات الأخيرة شهدت البلاد تصاعدًا في الهجمات الإلكترونية التي تستهدف المؤسسات السيادية والبنى التحتية الحيوية، مما يبرز الحاجة الملحة إلى تطوير أنظمة الحماية متقدمة لمواجهة هذه التهديدات هناك العديد من الأنظمة المتقدمة التي تستخدم لحماية البيانات ومواجهة التهديدات السيبرانية، تصريح العميد نيتوش نبيل يوسف رئيس دائرة الإشارة وأنظمة المعلومات والحرب الإلكترونية عبر خلية الجيش ومنها :[2]

* أنظمة الذكاء الاصطناعي للكشف عن التهديدات: **devotean.com**

تعتمد على تحليل البيانات الضخمة لاكتشاف الأنماط غير الطبيعة والتنبؤ بالهجمات قبل حدوثها: مثل أنظمة **Darktrece** التي تستخدم الذكاء الاصطناعي لمراقبة الشبكات واكتشاف التهديدات مستقبل الأمن السيبراني.

* أنظمة إدارة الأحداث الأمنية (**SIEM) microsoft.com**

تجمع وتحلل البيانات من مصادر متعددة للكشف عن التهديدات في الوقت الفعلي مثلSplunk الذي يستخدم تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات الأمنية.

* أنظمة كشف ومنع التسلل (**IDS/IPS**):

مقال منشور على الموقع**Sixo systens** متوفر على الرابط **https:// www Sixo.com** بتاريخ 1 يوليو 2023: تعمل على مراقبة الشبكات وتحديد الهجمات المحتملة مثل: **Snort Alenhanced** الذي يجمع بين الذكاء الاصطناعي وتقنيات كشف التهديدات التقليدية.

[1] إدريس عطية، مكانة الأمن السيبراني في منظومة الأمن الوطني الجزائري، المصدقية، المجلد 01، العدد 01، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2019، ص 113.

[2] سارة القائد، الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني، درع المستقبل الرقمي، المنشور بتاريخ 05 مايو 2025 المتوفر على الرابط: hptts://ablawaabh.com

* التشريعات والقوانين في الأمن السيبراني: توفر إطار قانونيًا لحماية البيانات وتعزيز الأمن الرقمي، مثل: اللائحة العامة لحماية البيانات **(GDPR)**وقوانين مكافحة الجرائم الإلكترونية التي ينظمها القانون الأوروبي وتضمنتها المادة 13 من القانون الأوروبي الذي يحدد النظام العام لحماية البيانات **(GDPR)**ومتطلبات كيفية تعامل المؤسسات مع البيانات الشخصية ودخل حيز التنفيذ في 25 مايو 2018.

في هذا السياق، تم إنشاء القطب الجزائي الوطني لمكافحة الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال، الذي يختص بالتحقيق في الجرائم السيرانية وملاحقة مرتكبيها[1]. وقد أشار وكيل الجمهورية لدى هذا القطب إلى أنّ الجزائر تتعرض باستمرار لهجمات سيبرانية تستهدف المؤسسات والأفراد، مما يستدعي تعزيز التدابير الأمنية والتشريعية لحماية البيانات الشخصية وضمان أمن المعلومات لما نصت المادة 97 من التعديل الدستوري لسنة 2020، أنّ كل المواطنين سواسية أمام القانون، ولا يمكن أن يتذرع بأي تمييز يعود سببه إلى المولد، أو العرق، أو الجنس، أو الرأي، أو أي شرط أو ظرف آخر، شخصي أو اجتماعي.[2]

ومثاله ما حدث في سنة 2010، تعرضت شركة ASC: Law البريطانية، وهي شركة قانونية، من هجوم الكتروني أدى إلى تسريب بيانات حساسة لآلاف الأفراد. تم تسريب هذه البيانات بسبب ضعف في إ. الأمنية. مما أدى إلى انتقادات واسعة النطاق وفرض غرامات على الشركة، ومنها تبرز هذه الحوادث الحاجة الملحة إلى تدريب العاملين في القطاع القضائي على أفضل الممارسات لحماية البيانات، وضمان وجود أنظمة تقنية قوية وآمنة لمنع تسريب المعلومات الحساسة.[3]

[1] الأمر رقم 21-11 المؤرخ في 25 أوت 2020 المتمم للأمر 66-156 المؤرخ في 08 يونيو 1966 والمتضمن قانون الإجراءات الجزائية. الجريدة الرسمية العدد 65، الصادرة في 26 أوت 2021.

[2] المادة 37 من التعديل الدستوري لسنة 2020.

[3] المادة 04 من المرسوم الرئاسي رقم 15-261 المؤرخ في 08 أكتوبر 2015، يحدد تشكيلة وتنظيم وكيفيات سير الهيئة الوطنية للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال، الجريدة الرسمية العدد 53 الصادرة في 08 أكتوبر سنة 2015.

الفرع الثاني: الفجوة الرقمية والتباين في الوصول إلى العدالة

تعد الفجوة الرقمية من أبرز التحديات التي تواجه تحقيق مبدأ المساواة في الوصول إلى العدالة، حيث أنّ الرقمنة رغم ما توفره من كفاءة والسرعة في تقديم الخدمات القضائية، قد تقصي فئات واسعة من المجتمع لا تمتلك المهارات التقنية أو الوسائل الضرورية للتفاعل مع الأنظمة الرقمية.[1]

في هذا الإطار تبرز الحاجة الملحة إلى دراسة أثر الفجوة الرقمية على فئات اجتماعية معينة، ككبار السن والأشخاص ذوي الدخل المحدود، لمن قد يجدون صعوبة في الاستفادة من الخدمات القضائية الرقمية. ويتطلب ذلك اعتماد مقاربة شاملة إلى تحقيق العدالة الرقمية للجميع، من خلال تحديث الإطار التشريعي وتعزيز البنية الرقمية، إلى جانب توفير الدعم والتكوين التقني لهذه الفئات لضمان تكافؤ الفرص في الوصول إلى العدالة.[2]

أولًا: تأثير الفجوة الرقمية على قدرة بعض الفئات من الاستفادة من العدالة الرقمية

تؤثر الفجوة الرقمية بشكل كبير على قدرة بعض الفئات على الاستفادة من العدالة الرقمية. فقد يواجه كبار السن صعوبات في استخدام الأنظمة الرقمية بسبب نقص المهارات التقنية أو المقاومة للتغيير[3]، مما قد يحرمهم من الاستفادة الكاملة من الخدمات القضائية الرقمية. بالإضافة إلى ذلك، قد يواجه ذو الدخل المنخفض صعوبات في الوصول إلى الأنترنيت أو الحصول على الأجهزة اللازمة للاستفادة من الخدمات الرقمية، تبرز هذه الفجوات الحاجة إلى توفير حلول شاملة تضمن المساواة في الوصول إلى العدالة وتطوير البنية التحتية الرقمية عن طريق إطلاق مبادرات لتوفير خدمات الأنترنيت المجانية في المناطق النائية، ومما ساهم في تقليل الفجوة الرقمية. كما أنّ

[1] تقرورت محمد، حسان طاهر شريف، لكحل محمد، متطلبات تقليص الفجوة الرقمية في الدول العربية: حالة الجزائر، مجلة التنمية والإقتصاد التطبيقي، المجلد 04، العدد 02، 2020، ص 25.

[2] السعيد ملاك، الفجوة الرقمية كعامل للتغير الاجتماعي والثقافي، مجلة سوسيولوجيا، المجلد 01، العدد 01، 2017، ص 161.

[3] عباس سبتي، الفجوة الرقمية بين الآباء وجيل الأنترنيت: دراسة مكتبية، منصة: الألوكة الاجتماعية، تاريخ الإضافة: 2021/07/04، عن الموقع: https:// www.alukah.net/Social/

تدريب العاملين في القطاع القضائي على تقديم المساعدة التقنية للمتقاضين يعتبر خطوة مهمة نحو تحقيق المساواة .[1]

للاستفادة من الخدمات الرقمية تبرز هذه الفجوات الحاجة إلى توفير حلول الشاملة تضمن المساواة في الوصول إلى العدالة.[2]

ثانيًا: متطلبات تكريس المساواة في الوصول للعدالة

يتطلب مواجهة تحديات قانونية متعددة أبرزها تحديث النشريعات: ففي الدول المتطورة تم تطوير قوانين تنظم كيفية جمع ومعالجة البيانات الرقمية في القطاع القضائي مع وضع حدود واضحة لضمان المساواة في الوصول إلى العدالة. هناك عدة الدول متطورة قامت بتحديث تشريعاتها لضمان المساواة في الوصول إلى العدالة الرقمية، من خلال تنظيم جمع ومعالجة البيانات الرقمية في القطاع القضائي وهذه بعض الأمثلة:

* الإتحاد الأوروبي: اعتمد لائحة عامة لحماية البيانات **(GDPR)**، التي تفرض قيودًا صارمة على كيفية جمع ومعالجة البيانات الشخصية، بما في ذلك البيانات القضائية لضمان حماية الخصوصية والمساواة من الوصول إلى العدالة .[3]

* المملكة المتحدة: أصدرت قوانين مثل: قانون حماية البيانات لعام 2018، الذي يهدف إلى تنظيم معالجة البيانات الرقمية وضمان عدم التمييز في الوصول إلى الخدمات القضائية الرقمية .[4]

* السابقة، مما يسهم في تقليل فرص التحيز عبر تقليل التدخل البشري في إتخاذ القرارات نصت عليها المادة 25 من التعديل الدستوري لسنة 2020، المصادق عليه في استفتاء أول

[1] سامية العلي، استراتيجيات تحقيق المساواة في الوصول إلى العدالة الرقمية، المجلة الدولية للعدالة الرقمية، العدد 12، 2020.

[2] راضية خلف، أحمد المقابلة، الفجوة الرقمية في مجتمع المعلومات العربي، مجلة المجتمع العربي لنشر الدراسات العلمية، العدد رقم 05، سنة 2023، ص 251.

[3] القانون الأوروبي الذي يحدد النظام العام لحماية البيانات (GDPR).

[4] شافعي أمال، شافعي أحمد السعد، التأسيس للحق في حماية البيانات الشخصية لحق المستقل عن الحق في الخصوصية في تشريع اتحاد الأوروبي، مجلة الباحث القانوني، المجلد 01، العدد 02، مارس 2024، ص 113.

نوفمبر 2020، كما يستخدم تطبيق الخوارزميات لتحسين دقة وشفافية الإجراءات القضائية، مما يعزز من ثقة الجمهور في النظام القضائي.[1]

وبالنظر إلى النظام القضائي في الجزائر نجد أنّه تم تطوير النظام الرقمي يقدم بيانات دقيقة حول أداء المحاكم والقضاة، مما يسهم في تقليل فرص الفساد وسوء استخدام السلطة، تساعد هذه الأدوات الرقمية في رصد الأداء القضائي وتحليل البيانات بشكل يعزز الشفافية والمساءلة، مما يؤدي إلى رفع ثقة الجمهور في النظام القضائي.[2]

المبحث الثاني: الآثار القانونية للرقمنة

تمثل رقمنة قطاع العدالة تحولاً مهمًا يعيد تشكيل طريقة إدارة النظام القضائي وتقديم الخدمات القانونية. من خلال استخدام التقنيات الحديثة مثل التقاضي الإلكتروني، التوثيق الرقمي، وأتمتة الإجراءات القضائية، أصبح بالإمكان تحسين كفاءة العمليات وسرعتها، مما يساهم في رفع جودة الخدمات وتقليل التكاليف مقارنة بالإجراءات التقليدية. ورغم هذه الفوائد، يظل هذا التحول مصحوبًا بتحديات قانونية تتطلب دراسة دقيقة لفهم تأثيراتها على القطاع بشكل عام.

تشمل الآثار القانونية للرقمنة في مجال العدالة مزيجًا من الفرص والتحديات. فمن ناحية تعزز الرقمنة الشفافية وتساهم في مكافحة الفساد عبر تقديم أدوات رقمية تمكن من رصد أداة القضاة والمؤسسات القضائية بدقة وكفاءة. ومن ناحية أخرى يثير التحول الرقمي تحديات مهمة، منها الحاجة إلى تحديث التشريعات الوطنية لمواكبة التطورات التكنولوجية السريعة، والتعامل مع التهديدات السيبرانية المتزايدة، وضمان المساواة في الوصول إلى العدالة لجميع المواطنين .[3]

علاوة على ذلك فإنّ استخدام التكنولوجيا في النظام القضائي يثير تساؤلات حول كيفية حماية البيانات الشخصية للمتقاضين، وكيفية تحقيق التوازن بين الشفافية والخصوصية. كما أنّ

[1] صالح حمليل، حمزة حادي، فعالية الذكاء الاصطناعي في الحد من جرائم الفساد، المجلة الإفريقية للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 08، العدد 02، سنة 2024، ص 210.

[2] مرزقي عبد القادر، المرجع السابق، ص 15.

[3] مرزق عبد القادر، مجهودات رقمنة قطاع العدالة بين مقتضيات العصرنة وتحديات الواقع، مجلة القانون، المجلد 12، العدد 02، سنة 2023، ص 50.

الفجوة الرقمية قد تؤدي إلى ظهور تباين في الوصول إلى العدالة بين الفئات المختلفة، مما يستدعي وضع حلول شاملة لضمان تحقيق مبدأ المساواة أمام القانون.[1]

في هذا المبحث سنستعرض الآثار القانونية المترتبة على رقمنة قطاع العدالة، سواء كانت إيجابية أو سلبية. سيتم التركيز على كيفية تعزيز الرقمنة لكفاءة وجودة العمل القضائي، مع مناقشة التحديات القانونية التي قد تعترض هذا التحول. كما سنتناول رؤية شاملة حول كيفية تحقيق التوازن بين الكفاءة والعدالة في ظل التحول الرقمي.

المطلب الأول: الآثار الإيجابية للرقمنة على كفاءة وجودة العمل القضائي

مع التطور السريع للتكنولوجيا أصبح من الممكن تسريع الإجراءات القضائية وتقليص التأخيرات التي تستغرق سنوات في النظام التقليدي. كما أنّ استخدام الأنظمة الرقمية يساعد في تنظيم الوثائق والسجلات القضائية بشكل دقيق وآمن، مما يعزز جودة العمل القضائي ويقلل من الأخطاء البشرية.

لا تقتصر الرقمنة على تعزيز الكفاءة التشغيلية للنظام القضائي فحسب، بل تمتد لتكون عاملاً جوهريًا قي رفع مستوى الشفافية والنزاهة. إذ تتيح الأدوات الرقمية الحديثة مراقبة أداء القضاة والمؤسسات القضائية بدقة، مما يقلل من فرص الفساد وإساءة استخدام السلطة. وبهذا تعد الرقمنة مشروعًا متكاملاً يسعى إلى تحقيق توازن فعال بين تحسين الكفاءة وضمان العدالة، مع حماية حقوق جميع الأطراف المعنية .[2]

في هذا المطلب سنناقش الآثار الإيجابية للرقمنة على كفاءة وجودة العمل القضائي، مع التركيز على كيفية تحسين الإجراءات القضائية من حيث السرعة والدقة. سنسلط الضوء أيضًا على دور الرقمنة في تعزيز الشفافية والنزاهة في النظام القضائي، مما يساهم في بناء ثقة أكبر لدى المواطنين في العدالة الرقمية.

[1] مرزقي عبد القادر، المرجع السابق ، ص 51.

[2] المرجع نفسه، ص 55.

الفرع الأول: تحسين جودة وكفاءة الإجراءات القضائية

يعتبر تحسين جودة وكفاءة الإجراءات القضائية من الأهداف الأساسية للرقمنة في الأنظمة القضائية الحديثة. فمن خلال تبني تقنيات مثل الأتمتة والذكاء الاصطناعي وأنظمة إدارة القضايا، أصبح بالإمكان تسريع وتبسيط العمليات القضائية والتقليل من التأخيرات التي تنتج عن الإجراءات البيروقراطية أو التعقيدات الإدارية. وتساهم هذه التقنيات في تمكين المحاكم من تقديم خدمات أكثر دقة وفعالية، مما يعزز من قدرة النظام القضائي على تحقيق العدالة بطرق تتماشى مع متطلبات العصر الرقمي .[1]

يسهم اعتماد التكنولوجيا في تحسين دقة وتنظيم الوثائق والسجلات القضائية، مما يؤدي إلى تقليل الأخطاء البشرية ويضمن حفظ البيانات بطريقة آمنة وسهلة الوصول. وبدلاً من كون هذه التحسينات

مقتصرة على تسريع الأداء القضائي فحسب، فإنّها تعمل أيضًا على رفع جودة الخدمات المقدمة للمتقاضين، وهو ما يسهم في تحقيق نظام قضائي أكثر كفاءة وعدالة.[2]

أولاً: دور الرقمنة في تسريع الإجراءات القضائية وتقليل التأخير.

الرقمنة تعتبر أداة فعالة لتسريع الإجراءات القضائية وتقليل التأخير الذي قد يكون ناجمًا عن البيروقراطية أو التعقيدات الإدارية في النظام التقليدي في الجزائر تم تطوير منصة العدالة الإلكترونية التي تتيح للمواطنين تقديم الدعاوي ومتابعة سير القضايا عبر الأنترنيت. ويساهم هذا النظام في تقليل الوقت المستغرق في إتمام الإجراءات القضائية، حيث تعقد الجلسات القضائية عن بعد باستخدام منصات رقمية متخصصة، مما يقلل الحاجة إلى الحضور الشخصي أمام المحاكم ويحسن من فعالية التواصل بين الأطراف القضائية .[3]

[1] د. محمد الزعارة، واقع التحول الرقمي وسبل تحقيق النجاعة القضائية، مقال منشور، مجلة القانون والأعمال الدولية، الإصدار رقم 56، 2025، ص 154.

[2] هروال نبيلة هبة، حايطي فاطيمة، نظام التقاضي الإلكتروني بين تحسين جودة العمل القضائي وتحليات القضاء الرقمي، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، المجلد 07، العدد 01، 2021، ص 137.

[3] موقع وزارة العدل الجزائرية، رقمنة الإجراءات القضائية.

ثانيًا: تحسين دقة وتنظيم الوثائق والسجلات القضائية من خلال التكنولوجيا

يعد تنظيم الوثائق القضائية تحديًا في النظام التقليدي، لكن بفضل الرقمنة أصبح من الممكن حفظها بدقة وأمان، ما يسهل الوصول إليها ويقلل من فقدانها أو تأخر معالجتها، فيعد تطوير نظام العدالة الرقمية الذي يعتمد على تقنيات حديثة لحفظ الوثائق والسجلات الفضائية بطريقة رقمية آمنة. يسهم هذا النظام في تقليل الأخطاء البشرية ويضمن سهولة الوصول إلى المعلومات القضائية عند الحاجة، مما يعزز من فعالية العملية القضائية.[1]

الفرع الثاني: تعزيز الشفافية والنزاهة في النظام القضائي

يعد تعزيز الشفافية والنزاهة في النظام القضائي من الأولويات التي تسعى الرقمنة لتحقيقها. فمن خلال استخدام الأدوات الرقمية، يمكن متابعة أداء القضاة والمؤسسات القضائية بشكل واضح وشفاف، مما يساعد على تقليل احتمالات الفساد وسوء استخدام السلطة.[2]

باستخدام التكنولوجيا يمكن جمع وتوثيق بيانات دقيقة وموثوقة حول تقدم القضايا وأداء القضاة، مما يعزز الثقة العامة في النظام القضائي ويقوي مصداقيته. كما تسهم الأنظمة الرقمية في تقليل التدخل البشري في اتخاذ القرارات القضائية، مما يقلل من فرص التحيز والفساد، ويضمن نزاهة الإجراءات القانونية بشكل أكبر.[3]

في هذا الفرع سيتم التطرق إلى دور التكنولوجيا في تقليل الفساد وإساءة استخدام السلطة في القطاع القضائي، بالإضافة إلى توفير أدوات رقمية لمراقبة أداء القضاة والمؤسسات القضائية.

أولاً: استخدام التكنولوجيا لتقليل الفساد وإساءة استخدام السلطة في القطاع القضائي

تلعب التكنولوجيا دورًا أساسيًا في الحد من الفساد وإساءة استخدام السلطة في النظام القضائي. ففي الجزائر تم تطوير نظام قضائي رقمي يعتمد على الذكاء الاصطناعي لتحليل

[1] موقع وزارة العدل الجزائرية، مرجع سابق.

[2] مرزق عبد القادر، مرجع سابق.

[3] محمد الزعارة، مرجع سابق.

الأنماط في القضايا السابقة، مما يسهم في تقليل فرص التحيز عبر تقليل التدخل البشري في اتخاذ القرارات. كما يعزز من نزاهتها وثقة الجمهور في النظام القضائي.[1]

ثانيًا: توفير أدوات رقمية لمراقبة أداء القضاة والمؤسسات القضائية

توفر الأدوات الرقمية آليات فعالة لمتابعة ومراقبة أداة القضاة والمؤسسات القضائية، مما يعزز من مستويات الشفافية، ويسهم في ترسيخ مبادئ النزاهة والمساءلة داخل النظام القضائي.

وبالنظر إلى التشريع الجزائر، تم تطوير منصة العدالة الإلكترونية التي تتيح للجمهور الوصول إلى السجلات القضائية عبر الأنترنيت، تسهم هذه المنصة في تعزيز الشفافية من خلال تقديم معلومات دقيقة ومحدثة حول سير القضايا وأحكام المحاكم، مما يساعد على بناء الثقة في النظام القضائي وزيادة درجة المساءلة .[2]

المطلب الثاني: التحديات القانونية المرتبطة بالرقمنة وتأثيرها على قطاع العدالة

على الرغم من المزايا الكبيرة التي توفرها رقمنة قطاع العدالة، إلاّ أنّ هذا التحول يصطدم بعدة تحديات قانونية قد تؤثر سلبًا على جودة وكفاءة العمل القضائي. فاعتماد تقنيات مثل الذكاء الاصطناعي والأتمتة والأنظمة الرقمية يفرض ضرورة مراجعة وتحديث الأطر القانونية القائمة.

* مفهوم الذكاء الاصطناعي

الذكاء الاصطناعي والذي يعرف إختصارًا بـ **AI**هو تقنية ذات قدرات حل تشبه قدرات الإنسان في حل المشكلات. ويبدو أنّ الذكاء الاصطناعي في العمل يحاكي الذكاء البشري يمكنه التعرف على الصور وكتابة القصائد وإجراء تنبؤات قائمة على البيانات.

تجمع المؤسسات الحديثة كميات كبيرة من البيانات من مصادر متنوعة مثل أجهزة الاستشعار الذكية والمحتوى الذي ينشئه الإنسان وأدوات المراقبة وسجلات النظام. تقوم تقنيات الذكاء الاصطناعي بتحليل البيانات واستخدامها بمساعدة العمليات التجارية بفعالية. يمكن لتقنيات

[1] صالح حمليل، د.حمزة حادي، فعالية الذكاء الاصطناعي في الحد من جرائم الفساد الإداري، المجلة الإفريقية للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 08، العدد 02، السنة 2024، ص 211.

[2] الموقع الرسمي لوزارة العدل المتوفرة على الرابطhttps:// njustice.dz تاريخ الإطلاع 2025/04/15 على الساعة 15:30.

الذكاء الاصطناعي الإستجابة للمحادثات البشرية في دعم العملاء، وإنشاء صور ونصوص أصلية للتسويق وتقديم اقتراحات ذكية للتحليلات.

في النهاية يتعلق الذكاء الاصطناعي يجعل البرامج أكثر ذكاءً لتفاعلات المستخدم المخصصة وحل المشكلات المعقدة .[1]

تعريف الأتمتة:

إنّ الأتمتة هي تطبيق الآلات للمهام التي كان يؤديها البشر في السابق. على الرغم من أنّ مصطلح الميكنة غالبًا ما يستخدم للإشارة إلى الاستبدال البسيط للعمالة البشرية بالآلات، فإنّ الأتمتة تعني عمومًا دمج الآلات في نظام الحكم الذاتي. لقد أحدثت الأتمتة ثورة في تلك المجالات التي تم تقديمها فيها، ونادرًا ما يوجد جانب من جوانب الحياة الحديثة لم يتأثر بها.

تمت صياغة مصطلح الأتمتة في صناعة السيارات حوالي عام 1946 لوصف الاستخدام المتزايد للأجهزة وأجهزة الأوتوماتيكية في خطوط الإنتاج الآلية. وينسب أصل الكلمة إلى "دي إس هاردر"، وهو مدير هندسي في شركة فورد موتور في ذلك الوقت.

ويمكن تعريف الأتمتة عمومًا على أنّها تقنية معنية بتنفيذ عملية عن طريق أوامر مبرمجة جنبًا إلى جنب مع التحكم التلقائي في التغذية الراجعة لضمان التنفيذ السليم للتعليمات. إنّ النظام الناتج قادر على العمل دون تدخل بشري.

وأصبح تطوير هذه التكنولوجيا يعتمد بشكل متزايد على استخدام أجهزة الكمبيوتر والتقنيات ذات الصلة بالكومبيوتر. وبالتالي أصبحت الأنظمة الآلية معقدة بشكل متزايد. تمثل الأنظمة المتقدمة مستوى من القدرة والأداء يفوق في نواحٍ كثيرة قدرات البشر على إنجاز نفس الأنشطة.

وتتطلب جميع عمليات الأتمتة دون استثناء ثلاثة عناصر بناء أساسية، وهي مصدر طاقة لأداء بعض الإجراءات، وضوابط التغذية الراجعة وبرمجة الآلة .[2]

ووضع ضوابط واضحة تنظم استخدام هذه التقنيات، خصوصًا فيما يتعلق باتخاذ القرارات القضائية بما يضمن احترام المبادئ الأساسية للعدالة.

[1] https:// aws.amazon.com/ar/What.is/artificial – inttelligencel.

[2] https://www.argaa,.com/ar/article/articledetail/id/1605915

بالإضافة إلى ذلك تشكل التهديدات السيبرانية خطرًا بالغًا على البيانات والمعلومات القضائية الحساسة، مما يستدعي تساؤلات حول السبل المثلى لضمان حماية هذه البيانات وسلامتها. كما أنّ وقوع الحوادث السيبرانية يمكن أن يضعف ثقة الجمهور في النظام القضائي الرقمي، مما يستدعي تطوير استراتيجيات شاملة لتعزيز الأمن السيبراني والحفاظ على سلامة المعلومات القانونية .[1]

في هذا المطلب سيتم التطرق إلى التحديات القانونية المرتبطة بالرقمنة وتأثيرها على قطاع العدالة، مع التركيز على التحديات التشريعية والتنظيمية، بالإضافة إلى المخاطر المرتبطة بالأمن السيبراني والثقة العامة. كما سنقدم رؤية شاملة حول كيفية مواجهة هذه التحديات بما يضمن تحقيق العدالة في ظل التحول الرقمي.

الفرع الأول: التحديات التشريعية والتنظيمية

التحول الرقمي في قطاع العدالة يتطلب تحديث الأطر القانونية والتنظيمية لمواكبة التطورات التكنولوجية السريعة. فالقوانين التقليدية قد لا تكون كافية لتنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي أو الخوارزميات في اتخاذ القرارات القضائية، مما يبرز الحاجة إلى وضع تشريعات جديدة تواكب هذا التحول.

على سبيل المثال، يتطلب الأمر تحديث التشريعات المتعلقة بحماية البيانات الشخصية للمتقاضين لضمان عدم تعرضها للتهديدات السيبرانية أو إساءة الاستخدام، ومن جهة أخرى يشكل وضع معايير قانونية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في النظام القضائي تحديًا كبيرًا، إذ يستلزم التأكد من أنّ القرارات المستندة إلى هذه التقنيات تتميز بالعدالة وخلوها من التحيز، بما يحافظ على مبدأ المساواة أمام القانون .[2]

في هذا الفرع سنناقش ضرورة تحديث الأطر القانونية بما يتماشى مع التحول الرقمي في قطاع العدالة، وذلك لضمان توافق التشريعات مع التقنيات الحديثة. كما سيتم التركيز على

---

[1] بن برغوث ليلى، الأمن السيبراني وحماية خصوصية البيانات الرقمية في الجزائر في عصر التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي، المجلة الدولية للاتصال الاجتماعي، المجلد 10، العدد 1، 2023.

[2] كحلاوي عبد الهادي، الحماية القانونية للبيانات الشخصية في التشريع الجزائري، أطروحة مقدمة لإستكمال متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه الطور الثالث في الحقوق، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، جامعة أحمد دراية أدرار، المجلد 04، العدد 01، ص 90.

التحديات المرتبطة بوضع معايير قانونية واضحة تنظم استخدام الذكاء الاصطناعي والخوارزميات في إصدار الأحكام القضائية، بما يضمن احترام مبادئ العدالة، والشفافية، وحقوق المتقاضين.

أولاً: الحاجة إلى تحديث الأطر القانونية لمواكبة التحول الرقمي في قطاع العدالة

يعد تحديث الأطر القانونية من أبرز التحديات التي تواجه التحول الرقمي في قطاع العدالة. فمع تزايد الاعتماد على التقنيات الحديثة مثل الأتمتة والذكاء الاصطناعي، أصبحت القوانين التقليدية غير قادرة على مواكبة التطورات التقنية الجديدة، مما يستدعي مراجعة شاملة للتشريعات لضمان تنظيم فعال للعمليات القضائية الرقمية.

من أمثلة ذلك: قيام الاتحاد الأوروبي بإصدار اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR)، التي تعد إطارًا تنظيميًا شاملاً ينظم طرق جمع ومعالجة البيانات الشخصية في البيئة الرقمية. تفرض اللائحة على المؤسسات –ومنهم المؤسسات القضائية –اتخاذ إجراءات صارمة لضمان حماية البيانات الشخصية، مما يسهم في رفع مستوى الثقة العامة في النظام القضائي الرقمي .[1]

وفي الجزائر، تم تطوير تشريعات خاصة بحماية البيانات الشخصية في القطاع القضائي، مما يسهم في مواكبة التحول الرقمي وتعزيز الشفافية وحماية حقوق المتقاضين. من أبرز هذه التشريعات القانون رقم 18-07 المؤرخ في 10 يونيو 2018، المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي. يعرف هذا القانون اليانات الشخصية بأنّها كل معلومة متعلقة بشخص طبيعي معرف أو قابل للتعريف، ويحدّد شروط معالجتها، بما في ذلك ضرورة الحصول على موافقة الشخص المعني، ويشترط التصريح المسبق أو الترخيص من السلطة الوطنية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي.[2]

[1] Cécile Ducourtieux et Sarah Belouezzane, « Accord de principe de l'UE sur la protection des données personnelles en ligne », Le Monde, 16 décembre.

[2] كريمة خلاص، عناية خاصة في الجزائر لحماية البيانات الشخصية للمواطنين، مقالة منشورة بتاريخ 2023/11/08، على قناة الشروق أونلاين.

ثانيًا: تحديات وضع معايير قانونية لاستخدام الذكاء الاصطناعي والخوارزميات في اتخاذ القرارات القضائية

يعدّ إنشاء إطار تشريعي لاستخدام الذكاء الاصطناعي والخوارزميات في اتخاذ القرارات القضائية تحديًا كبيرًا. ففي حين يمكن لهذه التقنيات تحسين دقة القرارات القضائية وتقليل التحيز البشري، فإنّ غياب تنظيم صارم قد يؤدي إلى صدور أحكام غير عادلة. لذا يتطلب الأمر وضع معايير واضحة تضمن استخدام هذه التقنيات بطريقة تكرس العدالة وتحفظ الحقوق القانونية للمتقاضين.[1]

يتم تطبيق قائم على الذكاء الاصطناعي لتقديم توصيات حول الأحكام القضائية استنادًا إلى بيانات موضوعية، مما يساعد القضاة على اتخاذ قرارات أكثر دقة، ومع ذلك أثار هذا النظام تساؤلات بشأن مدى عدالة الأحكام الناتجة عن الاعتماد على الخورزميات، إذ يرى البعض أنّهذه الآلية قد لا تأخذ بعين الاعتبار جميع الظروف المعقدة لكل قضية قضائية.[2]

الفرع الثاني: المخاطر المرتبطة بالأمن السيبراني والثقة العامة

يعتبر الأمن السيبراني من أبرز التحديات التي تواجه النظام القضائي الرقمي، إذ تستهدف البيانات القضائية الحساسة من خلال هجمات إلكترونية متطورة تهدد سلامة هذه المعلومات واستقرار النظام بأكمله. علاوة على ذلك فإنّ وقوع الحوادث السيبرانية قد يؤدي إلى تراجع ثقة الجمهور في النظام القضائي الرقمي، مما يجعل من الضروري اعتماد استراتيجيات متكاملة لتعزيز الحماية وضمان أمن البيانات.[3]

أولًا: كيفية التعامل مع التهديدات السيبرانية التي قد تستهدف البيانات والمعلومات القضائية

التهديدات السيبرانية تعتبر واحدة من أكبر التحديات التي تواجه النظام القضائي الرقمي، فالبيانات القضائية تحتوي على معلومات حساسة تخص المتقاضين والقضايا، مما يجعلها هدفًا رئيسيًا للهجمات السيبرانية.[4]

---

[1] العيداني محمد، زروق يوسف، المرجع السابق، ص 503.

[2] المرجع نفسه، ص 507.

[3] بن برغوث ليلى، المرجع السابق، ص 445.

[4] أمال خالد، «القرصنة خطوة خطوة»، مقال بجريدة الرياض، العدد 2393، سنة 2022، ص45.

شهدت بعض الجهات القضائية في الجزائر حوادث سيبرانية أدت إلى تسريب بيانات حساسة تخص عددًا من المتقاضين، مما يبرز الحاجة الماسة إلى تطوير أنظمة الحماية الالكترونية متقدمة لمواجهة هذه التهديدات. كما يتم في الجزائر تبني تقنيات التشفير المتقدمة لحماية السجلات القضائية الرقمية، ويعتمد على أدوات أمنية مثل جدران الحماية (Firewalls) والشبكات الإفتراضية الخاصة (VPNS) لتأمين الشبكات ومنع الوصول غير المصرح به تسهم هذه الإجراءات في تعزيز سرية المعلومات وتقليل فرص اختراق البيانات.[1]

ثانيًا: تأثير الحوادث السيبرانية على ثقة الجمهور في النظام القضائي الرقمي

تؤثر الحوادث السيبرانية بشكل كبير على مصداقية النظام القضائي الرقمي وثقة الجمهور فيه، فعندما يتعرض النظام للإختراق أو تسريب البيانات الحساسة، يفقد المواطنون ثقتهم في أمان النظام، مما يعزز شعورهم بعدم الأمان والقلق بشأن خصوصية معلوماتهم الشخصية.

[1] فيصل الهادي، محمد شهوب، أمن وخصوصية البيانات في ظل الشبكات الإفتراضية الخاصة،VPN »» ، مقال منشور بالمجلة الدولية للعلوم التقنية، العدد 28، ص 05.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال دراستنا الرقمنة قطاع العدالة في الجزائر تطرقنا إلى الآثار القانونية المترتبة على الرقمنة في قطاع العدالة بالنسبة للمتقاضين في إطار التطور التكنولوجي الذي يشهده العالم فهناك آثار إيجابية للرقمنة على حقوق المتقاضين حيث يمكن القول أنه فرصة كبيرة لتعزيز حقوقهم.

فالرغم من مزايا الكبيرة التي تحققها رقمنة قطاع العدالة إلا أن هذه التحولات ترافقها تحديات قانونية وتقنية قد تؤثر على حقوق المتقاعدين ومصالحهم.

وهذا أيضا يخلف آثار إيجابية لرقمنة على كفاءة وجودة العمل القضائي وكيفية تحسين الإجراءات القضائية من حيث السرعة والدقة حيث أن الرقمنة لها دور في تعزيز الشفافية والنزاهة في النظام القضائي، مما يساهم في بناء ثقة أكبر لدى المواطنين في العدالة، وبرغم من ذلك فالرقمنة قطاع العدالة لها عدة تحديات قانونية قد تؤثر سلبا على جودة وكفاءة العمل القضائي في اعتماد تقنيات مثل الذكاء الاصطناعي والأثمنة والأنظمة الرقمية، فهناك تحديات تشريعية وتنظيمية في القوانين التقليدية قد لا تكون كافية لتنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي أو الخوارزميات في اتخاذ القرارات القضائية مما يبرز الحاجة إلى وضع تشريعات جديدة تواكب هذا التحول ومن هذه التحديات وأبرزها الأمن السيبيراني الذي يوجه النظام القضائي الرقمي.

خاتمة

خاتمــة:

في خضم التحولات الرقمية المتسارعة التي تشهدها مختلف المجلات،تبدو رقمنة قطاع العدالة واحدة من احدى الظواهر التي تبرز لنا مفهوم العدل والانصاف في العصر الرقمي،فهل يمكن العدالة ان تكون رقمية دون ان تفقد طابعها الشخصي؟ وهنا الإجابة تكمن حول ةي كيف تحقيق التوازن بين استخدام التكنولوجيا وحماية حقوق الاساسية للافراد.

ومن جهه أخرى، قد تبرز لنا الرقمنة عدة قدرات من خلال تسريع اجراءات القضائية، تعزيز الشفافية والنزاهة ومواكبة التطورات التكنولوجية ومع ذلك فان هذا التحول الرقمي قد يواجه بعض التحديات منها ما يتعلق بحماية البيانات الشخصية اختراق البيانات، وكيفيه التعامل مع تهديدات السيبرانية، واخيرا الفجوة الرقمية التي قد تؤدي الى تباين في الوصول الى العدالة. أما من الاثار القانونية المترتبة عن هذا التحول فيها تتمحور حول إمكانية تحديث التشريعات الوطنية لتتماشى مع تطورات ةي التكنولوج، وضع معايير قانونية لاستخدام الذكاء الاصطناعي، وضمان المساواة في الوصول الى العدالة،ومن اجل تحقيق التوازن بين التكنولوجيا والعدالة يتطلب جهودا مشتركة من صناع القرار فيها (المشرعين وممارسين في قطاع قضائي) .

وبالإجابة على الإشكالية حول إمكانية تحقيق العدالة الرقمية تضمن الانصاف وجودة الاداء القضائي،يمكن القول بان ذلك ممكن وليس مستحيلا، لكنه يتطلب جهودا مثلا وضع اطار شامل يجمع بين الكفاءة التكنولوجية والتزام بمبادئ القانونية و الإنسانية.

فالعادلة الرقميو ليست مجرد تحديث تقني بل هي مشروعا شامل يهدف الى تحقيق العدل والانصاف والتوازن بين الكفاءة والشفافية مع الحفاظ على حقوق المتقاضين.

اولا: النتائج

1_رقمنة قطاع العدالة تسهم في تحسين كفاءة وجودة العمل القضائي من خلال تسريع الإجراءات وتقليل البيوقراطية.

2- التكنولوجيا تلعب دورا محوريا في تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد في النظام القضائي.

3- الرقمنة تواجه تحديات قانونية كبيرة،مثل الحاجة إلى تحديث التشريعات الوطنية ووضع معايير قانونية لإستخدام الذكاء الإصطناعي .

_4التهديدات السيبرانية تمثل خطرا كبيرا على سلامة البيانات والمعلومات القضائية.

5-حماية البيانات الشخصية للمتقاضين تعتبر أحد ابرز التحديات التي تواجه النظام القضائي الرقمية .

6- إستخدام الذكاء الإصطناعي في إتخاذ القرارات القضائية قد يقلل من التحيز البشري ،ولكنه يحتاج إلى ضمانات قانونية لضمان العدالة .

7- الرقمنة تسهم في تحسين دقة وتنظيم الوثائق و السجلات القضائية من خلال التكنولوجيا .

9- الفجوة الرقمية تؤدي الى ظهور تباين في الوصول الى العدالة بين الفئات المختلفة.

ثانيا: التوصيات

1- تحديث التشريعات الوطنية لتتماشى مع التطورات التكنولوجيةا في قطاع العدالة .

2- وضع معايير قانونية واضحة لإستخدام الذكاء الإصطناعي والخوارزميات في إتخاذ القرارات القضائية .

3- تدريب الموظفين الحكوميين على استخدام التكنولوجيا وتنفيذها بفعالية.

4- ضمان توفير فرص متساوية للوصول الى التكنولوجيا لجميع شرائح المجتمع.

5- تطوير ومراجعة القوانين الموضوعية والإجرائية لقطاع العدالة لتتماشى مع التقنيات الحديثة.

6- وضع سياسات تنظيمية لضمان التوازن بين الشفافية والخصوصية في النظام القضائي الرقمي.

7- تعزيز التعاون بين الحكومات و المؤسسات التقنية لتطوير أنظمة رقمية آمنة وفعالة.

8- تطوير استراتيجيات شاملة لتقليل الفجوة الرقمية.

9- توفير ادوات رقمية لمراقبة اداء القضاة والمؤسسات القضائية بشكل شفاف.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا- المصادر

ا- النصوص القانونية

أ- القوانين:

01- القانون 06-01 المؤرخ في 20 فيفري سنة 2006، المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، الجريدة الرسمية14 المؤرخة في 8 مارس 2006

02- القانون رقم 09-03 المتعلق لحماية المستهلك وقمع الغش المؤرخ في 25فيفري 2009، الجريدة الرسمية، العدد15، الصادرة في 8 مارس 2009

03- القانون رقم 09-04 المؤرخ في 16 أوت 2009 المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من جرائم المتصلة بتكنولوجيا الاعلام والاتصال ومكافحتها، صدر هذا القانون في الجريدة الرسمية رقم 47 الصادرة بتاريخ 16 أوت 2009

04- القانون رقم15-03 مؤرخ في 1 فيفري 2015، المتضمن عصرنة العدالة ، الجريدة الرسمية العدد6، الصادرة ربتاريخ 2015/02/10

05- القانون 15-04 المؤرخ في فيفري 2015، الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الالكتروني، الجريدة الرسمية، العدد6، المؤرخة في فبراير 2015

06- القانون 18-07 المؤرخ في 10 جوان 2018، المتعلق بحماية الاشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، الجريدة الرسمية، العدد34، الصادر 10 جوان سنة 2018.

01- الأمر66-155 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، المؤرخ في 30 أوت2020، جريدة الرسمية العدد51، الصادرة في 31 أوت 2020.

02- الأمر رقم 21-11 المؤرخ في 25 أوت 2020 المتمم للأمر 66-156 المؤرخ في 08 يونيو 1966 والمتضمن قانون الإجراءات الجزائية. الجريدة الرسمية العدد 65، الصادرة في 26 أوت 2021

ج- المراسيم:

01- المرسوم الرئاسي رقم 15-261 المؤرخ في 08 أكتوبر 2015، يحدد تشكيلة وتنظيم وكيفيات سير الهيئة الوطنية للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال، الجريدة الرسمية العدد 53 الصادرة في 08 أكتوبر سنة 2015.

ثانيا_ المراجع:

ا. الكتب باللغة العربية:

01- الطيب بلعيز، اصلاح العدالة في الجزائر (الانجاز والتحدي)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2008،

02- إدريس عطية، مكانة الأمن السيبراني في منظومة الأمن الوطني الجزائري، المصدقية، المجلد 01، العدد 01،

كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2019

03- الجواد دلال صادق، أمن المعلومات، دار اليازودي العلمية للنشر والتوزيع، الأردن2008

04- بوشاوي أمينة، سالم بركاهم، الإصلاح الإداري في الجزائر (عرض تجربة مرفق العدالة 1999-2017)، المجلة العلمية لجامعة الجزائر 03، المجلد 06، العدد 11، 2018

05- طارق أحمد ماهر زعلول، خوارزميات الذكاء الاصطناعي والعدالة الجنائية، دراسة وصفية تحليلية أصلية مقارنة، المجلد9، العدد2، سنة 2023

06- مزيقي فاتح، مظاهر رقم مرفق العدالة وآثارها بتحسين الخدمة العمومية للمتقاضين، مجلة بيولوفيا للدراسات، المكاتب والمعلومات، العدد4، 2019

07- مجاهد ناصر الجبر، الذكاء الإصطناعي، الجامعة التخصصية الحديثة، الطبعة الأولى، صنعاء، 2024

08- فاروق خلف، التطبيقات العملية للإدارة الالكترونية بقطاع العدالة في الجزائر، أعمال الندوة الوطنية حول عصرنة قطاع العدالة ودورها في تحسين الخدمة العمومية في الجزائر، سنة2020

II. الرسائل والمذكرات الجامعية:

1- رسائل الماجيستير:

01- كلثم محمد السيسي، متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في مركز نظم المعلومات التابع للحكومة الإلكترونية في دولة قطر، اطروحة لنيل متطلبات الماجيستر، جامعة الإفتراضية الدولية، قطر، 2008

III. المقالات:

01- العبداني محمد، زروق يوسف، (2020)، رقمنة مرفق العدالة في الجزائر على ضوء القانون 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، مجلد7، العدد1.

02- أحمد دقعة، أحمد حنيش، استخدام التقنيات الحديثة الذكاء الاصطناعي في الدول العربية (دراسة الحالة في الجزائر)، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الجزائر3، مجلد17، ديسمبر 2024

03- آمال قادري، ادريس خوجة نصيرة، جودة الخدمة القضائية ودورها في ارتقاء قطاع العدالة، مجلة الدراسات الحقوقية، العدد3 سبتمبر 2020

04- أمال حاجة، تأثير تطور التكنولوجيا بتقنيات الحوكمة الرقمية على السياسة العامة، مجلة سياسة العالمية، مدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، المجلد7، العدد2، سنة 2023

05- أمينة بواشري، بركاهم سالم، الاصلاح الاداري في الجزائر لعرض تجربة، مرفق العدالة مقال منشور بالمجلة العلمية لجامعة الجزائر3، المجلد6، العدد11، جانفي 2018، (2017، 2019)،

06- آية حمودة كاهنة، دور القضاء المتخصص في معالجة بطئ التقاضي بين تحقيق الأمن القضائي وتشجيع الإستثمار، مجلة الدراسات القانونية، العدد02، 2023

07- السعيد ملاك، الفجوة الرقمية كعامل للتغير الاجتماعي والثقافي، مجلة سوسيولوجيا، المجلد01، العدد01، 2017.

08- بن برغوث ليلى، الأمن السيبراني وحماية خصوصية البيانات الرقمية في الجزائر في عصر التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي، المجلة الدولية للاتصال الاجتماعي، المجلد 10، العدد 1، 2023

09- جبايلي صبرينة، بن عمران سهيلة، عن دور الذكاء الاصطناعي في اقتراح استراتيجية التقاضي (دراسة تحليلية في قطاع العدالة)، مجلة العلوم الإنسانية، بجامعة أم البواقي، المجلد9، العدد2، جوان2022

10- هروال نبيلة هبة، حايطي فاطيمة، نظام التقاضي الإلكتروني بين تحسين جودة العمل القضائي وتحليات القضاء الرقمي، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، المجلد 07، العدد 01، 2021

11- مختار قنيش، رحلة التحول الرقمي في قطاع العدالة الجزائرية، مجلة المعيار، المجلد 26، العدد 07، 2022

12- زروق يوسف، العيداني محمد، رقمنة مرفق العدالة في الجزائر على ضوء القانون 15 – 03 المتعلق بعصرنة العدالة، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 7، العدد 1، 2020

13- حزام فتيحة، حماية الأنظمة الرقمية بين آليات التقنية والأجهزة الحماية، قراءة في أحكام المرسوم الرئاسي 06-20، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، جامعة بومرداس، العدد3، أكتوبر 2020.

14- حدوش صليحة، شرقي محمود، دور رقمنة الإدارة المحلية في إضفاء الشفافية وتعزيزها في الجزائر، مجلة صوت القانون، المجلد 07، العدد 03، جامعة البليدة 02، الجزائر، 2021

15- كحلاوي عبد الهادي، الحماية القانونية للبيانات الشخصية في التشريع الجزائري، أطروحة مقدمة لإستكمال متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه الطور الثالث في الحقوق، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، جامعة أحمد دراية – أدرار، المجلد 04، العدد 01.

16- لكحل نور، الخدمات الالكترونية لقطاع العدالة(الجزائر نموذجا)، مجلة البصائر لدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد3، العدد3 سبتمبر2023

17- محمودي، الشمول المالي من خلال الدفع الإلكتروني، دراسة تحليلية لتجربة الجزائر، المجلة العربية للعلوم المالية والمصرفية، المجلد2، العدد9(2021)

18- منديل أسعد فاضل، التقاضي عن بعد دراسة قانونية، جامعة القادسية، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، المجلد1، العدد21، 2014

19- مزيقي فاتح، مظاهر رقم مرفق العدالة وآثارها بتحسين الخدمة العمومية للمتقاضين، مجلة بيولوفيا للدراسات، المكاتب والمعلومات، العدد4، 2019

20- مرزوق عبد القادر، مجهودات رقمنة قطاع العدالة بين مقتضيات العصرنة وتحديات الواقع، مجلة القانون، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، المجلد 12، العدد 2، 2022

21- مزهود الهاشمي، منظومة الخدمات الرقمية في قطاع العدالة الجزائرية في ظل المستجدات خلال أزمة كوفيد، مجلة التميز الفكري للعلوم الإجتماعية والإنسانية، المجلد 03، العدد 03، 2021

22- محمد الزعارة، واقع التحول الرقمي وسبل تحقيق النجاعة القضائية، مقال منشور، مجلة القانون والأعمال الدولية، الإصدار رقم 56، 2025

23- مرزق عبد القادر، مجهودات رقمنة قطاع العدالة بين مقتضيات العصرنة وتحديات الواقع، مجلة القانون، المجلد 12، العدد 02، سنة 2023

24- نوال مازيغي ،النظام القانون للسلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته في ظل القانون 22-08، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، المجلد07، العدد02، سنة 2003.

25- سامية العلي، استراتيجيات تحقيق المساواة في الوصول إلى العدالة الرقمية، المجلة الدولية للعدالة الرقمية، العدد 12، 2020

26- عقوني محمد، هاجر يوسف، آليات القانونية لحماية الخصوصية المعلوماتية في افتراضية، مجلة البحث في العلوم القانونية والسياسية، العدد5 جوان 2021.

27- فيصل الهادي، محمد شهوب، أمن وخصوصية البيانات في ظل الشبكات الإفتراضية الخاصة،VPN »» ، مقال منشور بالممجلة الدولية للعلوم التقنية، العدد 28

28- صالح حمليل، حمزة حادي، فعالية الذكاء الاصطناعي في الحد من جرائم الفساد، المجلة الإفريقية للدراسات 2024 القانونية والسياسية، المجلد 08، العدد 02، سنة

29- راضية خلف، أحمد المقابلة، الفجوة الرقمية في مجتمع المعلومات العربي، مجلة المجتمع العربي لنشر الدراسات العلمية، العدد رقم 05، سنة 2023

30- شافعي أمال، شافعي أحمد السعد، التأسيس للحق في حماية البيانات الشخصية لحق المستقل عن الحق في الخصوصية في تشريع اتحاد الأوروبي، مجلة الباحث القانوني، المجلد 01، العدد 02، مارس 2024

31- ترجمان نسيمة، آلية التقاضي الالكتروني في البيئة الرقمية، مجلة الدراسات القانونية، المجلد5، العدد2، 2019

32- تقرورت محمد، حسان طاهر شريف، لكحل محمد، متطلبات تقليص الفجوة الرقمية في الدول العربية: حالة الجزائر، مجلة التنمية والإقتصاد التطبيقي، المجلد 04، العدد 02، 2020.

33_بوشاوي أمينة ،سالم بركاهم ،الإصلاح الإداري في الجزائر(عرض تجربة مرفق العدالة 1999_2017)،المجلة العلمية لجامعة الجزائر 03،المجلد06،العدد2018,11.

34_إدريس عطية ،مكانة الأمن السيبيراني في منظومة الأمن الوطني الجزائري ،المصدقية ،المجلد01،العدد01،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة العربي التبسي ،تبسة،الجزائر ،2019.

IV. **المحاضرات:**

01- كتاب الملتقى الوطني الافتراضي، الإدارة الالكترونية في الجزائر، الواقع واشكالية التطبيق الإدارة الالكترونية كآلية لتعزيز أداء الخدمة العمومية في الجزائر، بلدية الجزائر الوسطى نموذجا، المنعقد يومي 22 و23 مارس2021

02- أمال خالد، «القرصنة خطوة خطوة»، مقال بجريدة الرياض، العدد 2393، سنة 2022

03- وزارة العدل، إجراءات استخراج صحيفة سوابق العدلية وشهادة الجنسية عبر الانترنت، مداخلة عبد الحميد عكا (المدير العام لعصرنة العدل) صفحة 5 متاحة على الموقع à w.w.wmujitice. dz vle,25/11/2009 16 :35

04- كريمة خلاص، عناية خاصة في الجزائر لحماية البيانات الشخصية للمواطنين، مقالة منشورة بتاريخ 2023/11/08، على قناة الشروق أونلاين

أمال خالد، «القرصنة خطوة خطوة»، مقال بجريدة الرياض، العدد 2393، سنة 2022

المواقع الإلكترونية:

01- الذكاء الاصطناعي في مجال القانون، تحليل البيانات وتسريع العدالة، فضاء رقمي أمن وحر، http//fretech.tech/ai تاريخ الاطلاع: 13 ابريل2023، 20:12.

02- الموقع الرسمي لوزارة العدل https// w.w.wmujitice. dz

04- خوارزميات الذكاء الاصطناعي وأنواعها وكيفية عملها والبرامج المستخدمة، تاريخ الاطلاع، Bakkah learning

05- الموقع الرسمي الخاص بصحيفة السوابق القضائية infircasion à mijustice

06- وزارة العدل، آلية التصحيح الالكتروني للأخطاء الواردة في السجلات الحالة المدنية للجزائريين المولودين والمقيمين بالخارج، مداخلة عبد الحميد هكا (المدير العام لعصرنة العدالة)، ص 22-24، متاحة على الموقع w.w.wmujitice. dz

07- شركة فاستر كابتال، الشفافية في التعامل مع البيانات، مقال منشور على الموقع fastercapital.comعلى على الرابط fastercapital.com

08- خصوصية في الذكاء الاصطناعي: تحديات حلول عملية العصرنة الرقمية آلية حماية البيانات شخصية، المتوفرة في الرابطaidalil.com

09- البوابة الحكومية للخدمات العمومية المتوفرة على الرابط:**http://wwwmjustice.dz/ar/**

10- منصة النجاح مقال بعنوان: كيفية توعية الموظفين حول تهديدات الأمن السيراني، عن الموقع https://www annyoh. Net

11- أحمد الراوي، الفجوة الرقمية: التحديات، التأثيرات والحلول الرقمية لتحقيق العدالة الرقمية، المتوفر على الرابط qoyod.com

12- البوابة التقنية " aitnews " اختراقات للبيانات تم الكشف عنها خلال عام 2018، الموقع: https:// aitnews.com

13- سارة القائد، الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني، درع المستقبل الرقمي، المتوفر على الرابط: hptts://ablawaabh.com

14- عباس سبتي، الفجوة الرقمية بين الآباء وجيل الأنترنيت: دراسة مكتبية، منصة: الألوكة الاجتماعية، الموقع: https:// www.alukah.net/Social/

15- https:// aws.amazon.com/ar/What.is/artificial – inttelligencel

16- https://www.argaa,.com/ar/article/articledetail/id/1605915

17- Cécile Ducourtieux et Sarah Belouezzane, « Accord de principe de l'UE sur la protection des données personnelles en ligne »,

الملاحق

الملحق(01)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة العدل
النيابة الإلكترونية
تسجيل شكوى أو عريضة
متابعة شكوى أو عريضة

الملحق(02)

الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية
وزارة العدل
مأل الملف القضائي
عادية
- اختيار الجهة القضائية -
إسم المستخدم
كلمة المرور

الملحق(03)

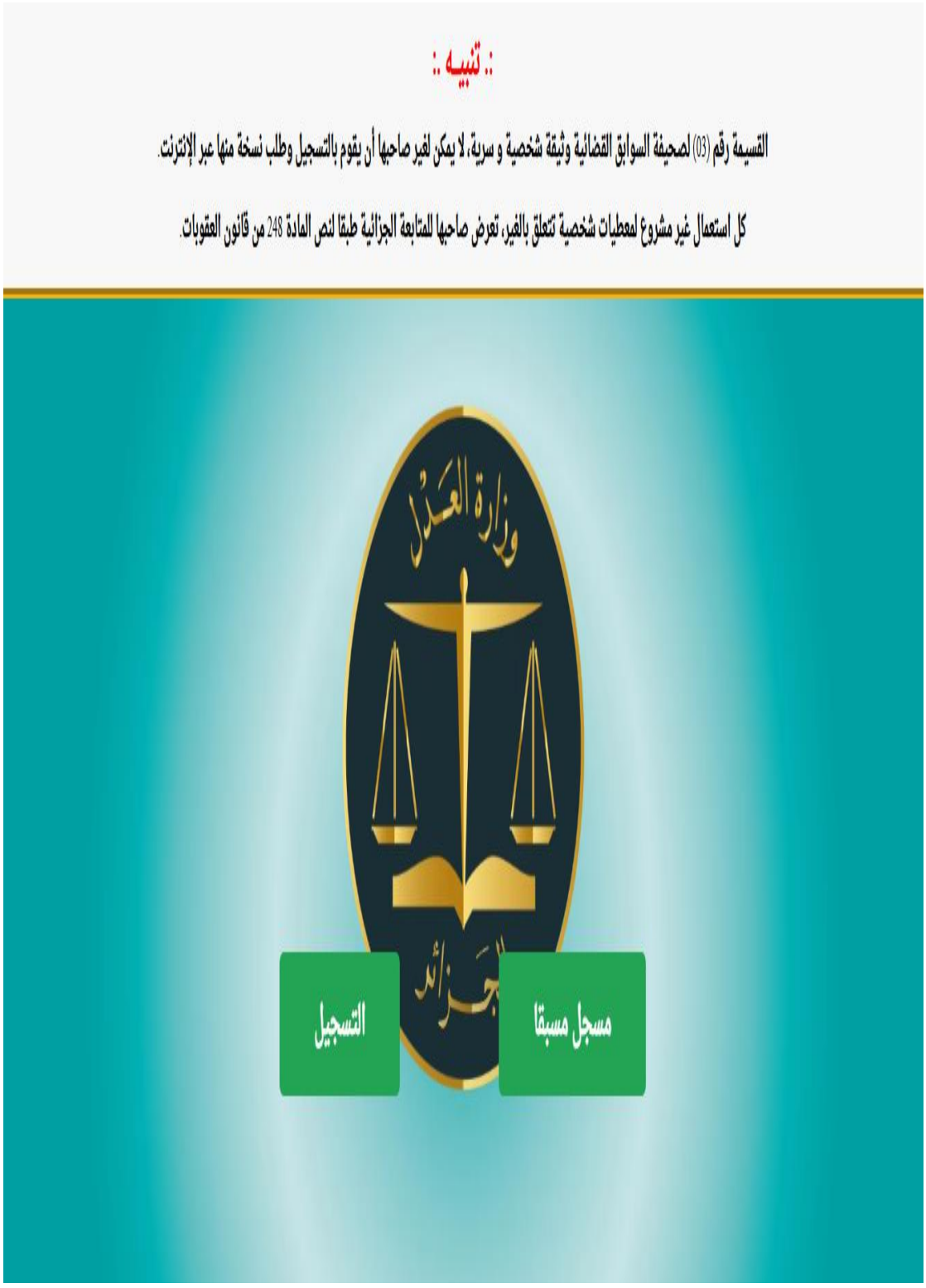
:. تنبيه :.
القسيمة رقم (03) لصحيفة السوابق القضائية وثيقة شخصية و سرية، لا يمكن لغير صاحبها أن يقوم بالتسجيل وطلب نسخة منها عبر الإنترنت.
كل استعمال غير مشروع لمعطيات شخصية تتعلق بالغير، تعرض صاحبها للمتابعة الجزائية طبقا لنص المادة 248 من قانون العقوبات.
وزارة العدل
الجزائر
مسجل مسبقا
التسجيل

الملحق(04) النظام الآلي لتسيير الملف القضائي

الملحق(05) نظام تسيير ومتابعة المسار المهني للقضاة وأمناء الضبط

الشباك الإلكتروني

الملحق(06) الموقع الإلكتروني المركزي لوزارة العدل

الملحق(07) النظام الآلي لتسيير الملف القضائي

الملحق(08) : التقاصي الإلكتروني

الفهرس

الفهرس:

مقدمة: 1

الفصل الأول: رقمنة العدالة : إعادة تحديد مفهوم العدل في العصر الرقمي 6

المبحث الأول: ماهية رقمنة العدالة 7

المطلب الاول: مفهوم رقمنه قطاع العداله: من التحول التقني الى اعاده هندسه النظام القضائي 7

الفرع الأول: التحول التقني في قطاع العدالة 7

الفرع الثاني: اعاده هندسه النظام القضائي في العصر الرقمي 12

المطلب الثاني: مظاهر رقمنه قطاع العداله ودورها في تعزيز الشفافيه 13

الفرع الاول: مظاهر رقمنه قطاع العداله 13

الفرع الثاني: دور الرقمنه في تعزيز الشفافيه والنزاهه القضائيه: 22

المبحث الثاني: كيف تحقق الرقمنه التوازن بين السريه والشفافيه: 23

المطلب الاول: حماية البيانات الرقمية : السرية كاساس العدالة الرقمية: 24

الفرع الاول: اهميه حمايه البيانات الرقميه في النظام القضائي: 24

الفرع الثاني: اليات حماية البيانات الرقمية وتعزيز الشفافية: 26

المطلب الثاني: كيفية تعزيز الشفافية دون المساس بالخصوصية 26

الفرع الأول: تحقيق التوازن بين الشفافية والخصوصية 27

الفرع الثاني: آليات تعزيز الشفافية مع حماية الخصوصية 28

خلاصة الفصل الأول: 31

الفصل الثاني: الآثار القانونية لرقمنة قطاع العدالة 33

المبحث الأول: الآثار القانونية لرقمنة قطاع العدالة بالنسبة للمتقاضين 35

المطلب الأول: الآثار الإيجابية على حقوق المتقاضين 35

الفرع الأول: تعزيز ضمانات العدل والشفافية	36
الفرع الثاني: تسهيل الوصول إلى العدالة	39
المطلب الثاني: التحديات القانونية ناتجة عن الرقمنة وتأثيره على المتقاضين	40
الفرع الأول: المخاطر المتعلقة بالخصوصية والأمان	41
الفرع الثاني: الفجوة الرقمية والتباين في الوصول إلى العدالة	47
المبحث الثاني: الآثار القانونية للرقمنة	49
المطلب الأول: الآثار الإيجابية للرقمنة على كفاءة وجودة العمل القضائي	50
الفرع الأول: تحسين جودة وكفاءة الإجراءات القضائية	51
الفرع الثاني: تعزيز الشفافية والنزاهة في النظام القضائي	52
المطلب الثاني: التحديات القانونية المرتبطة بالرقمنة وتأثيرها على قطاع العدالة	53
الفرع الأول: التحديات التشريعية والتنظيمية	55
الفرع الثاني: المخاطر المرتبطة بالأمن السيبراني والثقة العامة	57
خلاصة الفصل الثاني:	59
خاتمـة:	61
قائمة المصادر والمراجع	64
الملاحق	77
الفهرس:	79
ملخص الدراسة:	81

ملخص:

ملخص الدراسة:

إن البحث في موضوع عصرنة قطاع العدالة في التشريع الجزائري معرفة علمية حول ما توصل إليه القطاع في مجال الرقمنة والتحكم في تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة والتي تهدف إلى تحسين كفاءة الإجراءات القضائية عبر الأثمنة العمليات وتقليل الأخطاء اليدوية وتعزيز الشفافية من خلال تمكين المواطنين من متابعة مال قضيتهم عبر الموقع الرسمي بوزارة العدل مما أدى إلى تسهيل الوصول إلى العدالة عبر الخدمات الإلكترونية المتاحة للجميع، وكذلك ساعدت على تقليل التكاليف والوقت وتعزيز الأمن القانوني وتقليل الفساد.

ومن أجمل حماية البيانات الشخصية من الاختراقات وجب تشفير البيانات، وضمان خصوصية المعلومات الحساسة.

الكلمات المفتاحية: عصرنة قطاع العدالة – تكنولوجيا الإعلام والإتصال – التوثيق الرقمي– التقاضي الإلكتروني.

Abstract :

Research on the modernization of the justice sector in Algerian legislation provides scientific insight into the sector's achievements in the field of digitization and control of modern information and communication technology. These advances aim to improve the efficiency of judicial procedures by reducing operational costs, reducing manual errors, and enhancing transparency by enabling citizens to track their cases through the Ministry of Justice's official website. This has facilitated access to justice through electronic services available to all. It has also helped reduce costs and time, strengthen legal security, and reduce corruption.

One of the most effective ways to protect personal data from breaches is to encrypt data and ensure the privacy of sensitive information.

Keywords : Modernization of the Justice Sector - Information and Communication Technology - Digital Documentation - Electronic Litigation.